الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

المجلس العلمي للكلية

الرقم: 593/م ع ك ع ا/ 2021

التاريخ: 15 /2021/07

شهادة المجلس العلمي خاصة بالسند التربوي

إن رئيس المجلس العلمي لكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

- بناء على محضر المجلس العلمي للكلية بتاريخ: 2021/05/20.
- بناء على محضر تعيين خبيرين متخصصين بتاريخ 2021/05/20.
- بناء على تقييم الخبرة النهائية للسند التربوي الخاص بالأستاذ: **بن عيسى خيرة**

تحت عنوان ""محاضرات في علم الكلام "، شعبة الفلسفة، الموجه لفائدة طلبة السنة الثانية ليسانس.

يشهد بأن السند التربوي المذكور أعلاه قابل للنشر والتوزيع، ويمكن اعتماده من الناحية العلمية.

عميد الكلية

جامعة أبو بكر بلقايد
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية - 1 - تلمسان

عميد كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية - جامعة تلمسان
أ. د. نصر الدين بن داود

رئيس المجلس العلمي

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
المجلس العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

رئيس المجلس العلمي للكلية
الأستاذ الدكتور: فقيه العيد

الجمهوريـــــــة الجزائـــــــرية الديمقراطيـــــــة الشعبـــــــية

وزارة التعـــليم العالـــي والبحث العلمـــــي

جـــامعة أبو بكر بلقايـــد – تلمسان–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قـــسم العلوم الإنسانية

شـــعبة الفلسفة

محاضرات في علم الكلام

السنة الثانية ليسانس– نظام ل. م . د

من إعـــــــداد:

د– خيـــرة بـــن عيســـى.

السنة الجامعية 2021/2020.

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
جامعة أبي بكر بلقايد
المجلس العلمي

المحاضرة الأولى: مدخل إلى علم الكلام

يعتبر علم الكلام من العلوم الإسلاميّة الأصيلة على خلاف الفلسفة الإسلاميّة الّتي هي من نتائج تأثّر المسلمين بالفلسفة اليونانيّة ، وإن كان علم الكلام أحد أهمّ مباحثها فإنّه إبداع وضعه المسلمون كما أبدعوا في وضع علم الفقّه وأصول الفقّه ومناهج البحث والبلاغة وغيرها من العلوم .

تميّز علم الكلام بخصوصيّة الموضوع والمنهج والغرض والمرجعيّة كذلك ، فهو يختلف عن علوم البرهان كالفلسفة ويختلف كذلك عن علوم الشّريعة كالفقه وأصوله وعلوم الحديث كذلك ، لكنّه يأخذ من هذه العلوم بعض مبادئها وآليّاتها في الحجاج والجدل والاستناد إلى النّصّ الشّرعيّ .

من هنا يمكن أن نضع تعريفا لعلم الكلام ونشير إلى أسباب تسميته كذلك .

1/ سبب التسمية : يطلق عليه علم العقيدة وكذلك علم التّوحيد والصّفات ، وهذه التّسمية الأخيرة للجرجانيّ ، يقول :" ويسمى علم أصول الدين أيضا ، والصفات هو علم الكلام ، فهو إذا علم التوحيد والصفات "[1].

يسمّيه كذلك التّهانويّ يعلم أصول الدّين ، يسمّى كذلك بعلم النّظر والاستدلال ، ويسمّيه أبو حنيفة بالفقه الأكبر ، وهو عنوان لأحد كتبه ، وذلك في مقابل الفقه الأصغر وهو علم الأحكام الفرعيّة أو العمليّة.

أمّا لماذا سمّيّ بعلم الكلام فالرّوايات في ذلك متعدّدة منها ما يذكره ابن خلدون في أنّ التّسمية نابعة من كون هذا العلم قائم على الجدل والمناظرة وهذا بدوره يعتمد على الكلام ، فيكون صاحبه على قدرة كبيرة من قوّة المحاججة والمناظرة ، أو كما يقول : " إمّا لما فيه من المناظرة على البدع

[1] - الجرجاني علي بن محمد الشريف ، كتاب التعريفات ، تحقيق محمد بن عبد الرحمان المرعشلي ، دار النفائس بيروت الطبعة الأولى 2003، ص234.

وهي كلام الصوفية ، وليست براجعة إلى عمل ، وإما لأن سبب وضعه والخوض فيه هو تنازعهم في إثبات الكلام "[1]

ويذكّر الشهرستانيّ رأيا آخر ، يرجع من خلاله سبب التّسمية إلى أن المتكلّمين وضعوا لأنفسهم منّهجا للجدل والحجاج والمناظرة في مقابل منهج الفلاسفة القائم على المنطق فيقول : " وإمّا لمقابلتهم الفلاسفة تسميتهم فنّا من فنون علمهم بالمنطق ، والمنطق والكلام مترادفان ".

هذا ، وتوجد روايات أخرى ترى بأنّه سمّي بعلم الكلام لأنّ أبوابه عنونت بالكلام في كذا ؛ أي في الصّفات في التّوحيد... ، أو سمّي بعلم الكلام لأنّ رأس مسائلة مسألة كلام الله أو لأنّه كثر فيه الكلام ويجمع ألّإيجي كلّ هذه الآراء في كتابة المواقف في قوله : " وإنّما سمّي الكلام إمّا لأنّه بإزاء المنطق للفلاسفة ، أو لأنّ أبوابه عنونت بالكلام في كذا ، أو لأنّ مسألة الكلام أشهر أجزائه حتّى كثر فيه التّناحر والسّفك فغلب عليه ، أو لأنّه يورث قدرة على الكلام في الشّرعيّات ومع الخصوم "[2].

2/ تعريف علم الكلام :

لعلم الكلام تعريفات عديدة لكنّها كلّها نصب في معنى واحد إذ لا تخرج عن كونه علما من العلوم الشّرعيّة الإسلامية موضوعه العقائد ومنهجه الجدل وغايته الدّفاع عن العقيدة ودفع الشّبه عنها ومرجعيّته النّصّ .

والمقصود بالعقائد أركان الإيمان وهي أصول الدّين موضوعها الله والملائكة والكتب والرّسل واليوم الآخر والقضاء والقدر خيره وشرّه ، وهي غير الفروع الّتي ترتبط بالمعاملات وتدخل في ميدان علم الفقه ، وفي ذلك يقول الجرجانيّ (توفّي " 716 هـ - 1413 م ") : " الكلام علم يُبحث

---

[1] – عبد الرحمان بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ،دار ابن الجوزي للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ،الطبعة الأولى ، 2010 ص394.

[2] – عضد الدين الإيجي ، كتاب المواقف بشرحه للمحقق السيد الشريف بن علي الجرجاني ، تصحيح محمد بدر الدين النعساني ، مطبعة السعادة مصر ، الطبعة الأولى 11325هـ ، ص60-61.

المجلس العلمي

فيه عن ذات الله تعالى وصفاته وأحوال الممكّنات من المبدأ والمعاد على قانون الإسلام ...و الكلام علم باحث يبحث فيه عن أمور يعلم منها المعاد وما يتعلّق به من الجنّة والنّار والصّراط والميزان والثّواب والعقاب ، وقيل : الكلام هو العلم بالقواعد الشّرعيّة الاعتقاديّة المكتسبة عن الأدلّة "[1] .

يعرفه ابن خلدون بقوله : " هو علم يتضمّن الحجّاج عن العقائد الإيمانيّة بالأدلّة العقليّة والرّدّ على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السّلف وأهل السّنّة "[2] .

إن هذا القول للذي يذكره "ابن خلدون" يتضمّن جميع نواح علم الكلام ، أمّ الحجاج فهو طريق المتكلّمين في دفع الشّبه عن الدّين ودرئها ، ومن ثمّة هو منهج لإثبات أصول الدّين بأدلّة عقلية ، فما ورد في النّصّ هو نصّ لا شبهة فيه ومنه يستنبط المتكلّم دليله لإثبات العقائد الإيمانيّة الّتي هو على علم بها ، فهو " العلم بالعقائد الدّينيّة عن الأدلّة اليقينيّة " التّفتزانيّ شرح المقاصد .

أمّا الأدلّة العقليّة فيقصد بأنّ علم الكلام يعتمد على العقل في الحجاج والاستدلال وكذلك في ردّ الشّبه و إبطالها ، فهو منهج ، والمنهج يحتاج إلى الأداة حتّى يتمكّن من أداء عمله ، فكانت أداة المتكلّمين العقل كما كان المنطق أداة الفلاسفة .

وفي ذلك يقول "أبو حيّان التّوحيديّ" (توفّي " 400 هـ - 1009 م ") في رسالته ثمرات العلوم : " وأمّا علم الكلام فإنّه باب من الاعتبار في أصول الدّين يدور النّظر فيه على محض العقل في التّحسين والتّقبيح والإحالة والتّصحيح والتّجويز والاقتدار والتّعديل والتّجويز والتّوحيد والتّكفير "[3] .

أمّا غاية علم الكلام فهي الدّفاع عن العقائد الإيمانيّة ودفع الشّبه عن الدين ، ردا على أولئك الّذين كانوا يشكّكون في نصوصه ويثيرون الشّبهات حوله ، وتفصيل هذه المسألة سيكون في خلال الكلام عن أسباب نشأة علم الكلام.

---

[1] – الجرجاني ، كتاب التعريفات ، ص 266.

[2] -عبد الرحمان بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ،ص 388.

[3] – أبو حيان التوحيدي ، رسالة ثمرات العلوم ، شرح وتعليق وتحقيق أنور محمد زناتي – محمد غالي علي بركات ، نينوي للدراسات والنشر والتوزيع ، دون طبعة وسنة ، ص 102.

المجلس العلمي

إن علم الكلام بهذا المعنى يختلف عن علم أصول الفقه وعن علم الفقه كذلك ، أما هذا الأخير فيرتبط بالأحكام العمليّة كالصّيام والصّلاة وغيرها من العبادات ، وطريقه في استنباط الحكم الشّرعيّ هو الرأي والاجتهاد ، أو كما يقول أبو حيّان التّوحيديّ " أمّا الفقه فإنّه دائر بين الحلال والحرام ، وبين اعتبار العلل في القضايا والأحكام ، وبين الفرض والنّافلة ، وبين الواجب والمستحبّ ، وبين المحثوث عليه والمنزّه عنه ... "[1].

في حين يختصّ علم أصول الفقه " بإدراك القواعد الّتي نتوصّل بها إلى استنباط الأحكام الشّرعيّة الفرعيّة من أدلّتها التّفصيليّة ، وبمعنى أدقّ هو منهج الفقه أو منطقه ".

[1] – أبو حيان التوحيدي ، رسالة ثمرات العلوم ، ص34.

المجلس العلمي

المحاضرة الثانية : أسباب نشأة عام الكلام :

علم الكلام هو علم " الدّفاع عن العقائد الإيمانيّة بالأدلّة العقليّة " ودفع الشّبه والشّكوك عن الدّين الإسلاميّ في ناحية عقائده وأصوله ، وذلك عن طريق الحجاج والنّظر العقليّ ومنهج الجدل .

وهو من العلوم الإسلاميّة الأصيلة ، فكما أبدع المسلمون الفقه وأصول الفقه وعلم الحديث والبلاغة وغيرها وكانت علوما إسلاميّة أصيلة كذلك أنتجوا علوم الكلام . وعلم الكلام لم ينشأ منذ القدم بل حديث النشأة كغيره من العلوم الإسلاميّة الأخرى وكانت له أسباب ساهمت في نشأته تراوحت بين الدّاخليّة والخارجيّة .

أ – الأسباب الخارجية :

أمّا الخارجيّة فمن خارج البلاد الإسلاميّة ؛ أي ما دخل إلى المسلمين من ثقافات وديانات مختلفة غربيّة وشرقيّة كانت كدافع استدعى إلى ضرورة الرّدّ ، وضرورة الدفاع عن العقيدة الإسلامية .

لقد كان هذا الاختلاط بين المسلمين وغيرهم والّذي اشتدّ في عهد الفتوحات الإسلامية سببا خارجيّا مباشرا و أساسيا لنشأة علم الكلام ، فالمسلمين اختلطوا بشعوب كثيرة لها ديانات مختلفة ، فلم يكن اليونان هم الشّعب الوحيد الّذي اختلط به المسلمون ، بل شعوب أخرى تراوحت دياناتهم بين اليهوديّة والمسيحيّة والصّابئة والوثنيّة والمانويّة وغيرها .

أمّا تعرف العرب بغيرهم واختلاطهم بهم كان قديما ، يمكن أن نعود بتاريخ العرب حتّى مرحلة الجاهليّة من خلال التّجارة والحملات التّبشيريّة ، لكنّه اختلاط لم يساهم في نشأة علم العقائد ، لأنّ العرب في ذلك الوقت لم تكن لهم رسالة سماويّة منزّلة ، ومنه لم يؤثّر ذلك الاختلاط على العرب .

أمّا وإن كان للعرب ديانة سماويّة توحّدهم فإنّ أصحاب الدّيانات الأخرى همّوا إلى تنصير دياناتهم ورفعها والدّفاع عنها ، وكان سبيلهم في ذلك بث الشّكوك وإثارة الشبيهات حول القرآن الكريم .

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية
المكتبة
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

وعندما شعر المسلمون بخطورة الوضع ، وخافوا على دينهم من الشّبه والشّكوك الّتي كانت تثار حوله ، أوجبوا على أنفسهم ضرورة الرّدّ والدّفاع فنشأ علم الكلام .

إلّا أنّ هذا العلم لم ينشأ منذ البداية دفعة واحدة ، بل مرّ بعدة بمراحل وأدوار حتّى أصبح علما متكاملا له أبوابه وفصوله ومبادئه ، إذ لا يمكن التّحدّث عن علم الكلام كعلم إلا مع نهاية القرن الثاني للهجرة وبالتّحديد مع المعتزلة ، وهي المرحلة الّتي بلغ فيها ذروته وصولا إلى القرن الرابع للهجرة مع الأشاعرة ، وهذا الزّمن هو زمن تدوين علم الكلام .

ومنه فإنّ اختلاط المسلمين بغيرهم ، كما أشرنا هو السّبب الخارجيّ المباشر ، انطلاقا من أنّ أولئك المشكّكين في الدّين والمثيرين للشّبهات كانوا قد تعرّفوا على الفلسفة اليونانيّة وعلى المنطق الأرسطيّ ، وبذلك كانوا قد أتقنوا طريقة الجدل والبرهان والحجاج في المسائل اللّاهوتيّة . هذا إضافة إلى أنهم كانت لهم ديانات قديمة ، كل هذه الإمكانيّات وإن صحّ تسميتها المؤهّلات أعطتهم القدرة على إتقان الجدل في اللّاهوتيّات وفي مسائل أصول العقائد ،كقولهم في التّوحيد والصّفات والقدر والقضاء وغيرها .

ومن هنا وجب كذلك أن نشير إلى تاريخ هذا الاختلاط الذي كان سببا في نشأة علم الكلام ، وذلك بالرّجوع إلى مراحل بناء الدّولة الإسلاميّة وبالتّحديد إلى المرحلة الّتي بدأت تظهر فيها الفتن والبدع باعتبار أنّ هذا العلم الّذي نتكلّم عنه نشأ ردّا على تلك البدع ودفعا للشّبه وإطفاء للفتن حتّى لا يضلّ عامّة النّاس من المسلمين بين مشبّه ومجسّم وموحّد وغيرهم .

وربّما اشتدّ الاختلاط في زمن الخليفة عمر بن الخطّاب ، هذا الأخير الّذي حقّق فتوحات كبيرة نحو الشّرق والغرب ، ومنه فبوادر الجدل في العقائد كانت في زمن الصّحابة رضوان الله عليهم .

المجلس العلمي

ب – الأسباب الدّاخليّة لنشأة عم الكلام:

وهي أسباب نشأة علم الكلام من داخل البلاد الإسلاميّة ، وعلى رأسها اختلاف المسلمين فيما بينهم ، ولا نقصد هنا مسألة الخلافة فقط ، لأنّ هذه الأخيرة هي واحدة من بين الاختلافات الأساسيّة ، وهي سبب مباشر لنشأة الفرق الكلاميّة ، وهي كذلك ذات طابع سياسيّ فلا يمكن لما هو سياسيّ أن ينتج علما ذو طابع اعتقاديّ ، وإنّما اختلف المسلمون في مسائل عديدة كانت كلّ واحدة منها دافعا لما بعدها ، ويمكن أن نجمل تلك الاختلافات فيما يلي : اختلاف حول الخلافة ، اختلافات فقهيّة (الأحكام العمليّة)،اختلافات عقائديّة (أصول الدّين).

أ–1/ اختلاف حول الخلافة :

هو خلاف مشهور معروف بين المسلمين بعد وفاة الرّسول عليه الصّلاة والسّلام حول من يؤمّ المسلمين بعده ويتولّى أمور الدّولة الإسلاميّة وهو خلاف سياسيّ خالص .

إنّ تطوّر الخلاف بين المسلمين من خلاف سياسيّ إلى خلاف فقهيّ إلى خلاف عقائديّ أدّى إلى نشأة علم الكلام ، وذلك أنّ الاختلاف بين المسلمين أسفر عن نشوء فرق كثيرة وهذا مرجعه خلاف سياسيّ بالدّرجة الأولى .

أ – 2 / اختلاف حول الأحكام العمليّة :

قد يتساءل البعض : كيف أنّ الخلاف في الفروع كان سببا في نشأة علم الأصول ؟ مع العلم بأنّ الفروع الّتي تمثّل الأحكام العمليّة لها مجالها الخاصّ وعلومها الخاصّة بها وعلى رأسها علم الفقه .

إنّ الفقه وأصوله أو بالأحرى استنباط الأحكام العمليّة من أدلّتها التّفصيليّة أدّى إلى الرّأي والاجتهاد ، وهذا المنهج عند المسلمين مسموح به وليس بدعة ، وكان في زمن الصّحابة الّذين كانوا يجيزونه ويعتمدونه فيما لم يكن ظاهرا لهم ، أو فيما لم يبيّنه الشّرع بشكل صريح ، وفي هذا يقول أبو إسحاق الشّيرازيّ في كتابه طبقات الفقهاء : " إعلم أنّ أكثر أصحاب رسول الله صلّى الله عليه

المجلس

وسلّم الّذين صحبوه ولازموه كانوا فقهاء ، وذلك أنّ طريق الفقه في حقّ الصّحابة خطاب الله تعالى أو خطاب رسوله صلّى الله عليه وسلّم وما عقل منها ، وأفعال رسول الله صلّى الله عليه سلّم وما عقل منها وخطاب الله عزّ وجلّ هو القرآن وقد أنزل بلغتهم وعلى أسباب عرفوها وقصص كانوا فيها فعرفوا مسطوره ومنصوصه ومعقوله "[1].

أمّا في زمن الرّسول عليه الصّلاة والسّلام فقد كان يجيب المسلمين على كلّ ما صعب عليهم بوحي من الله ، لكن بعد موته صلّى الله عليه وسلّم ، ظهرت بعض الأسئلة الفقهيّة الّتي لم يستطع أئمّة المسلمين وعلمائهم من الصحابة والتابعين الإجابة عليها ، إما لأنهم لم يجدوا جوبا صريحا محكما عنها في النص ، أو وجدوا جواب لها ، ولكنه لم يكن واضح الدلالة والمعنى ، فظهرت الحاجة إلى إعمال العقل والنظر من خلال الاجتهاد والرأي .

. إن هذا التوجه الجديد نحو الرأي والاجتهاد فتح باب الجدل بين المسلمين ، فدخلوا في بحوث فقهية استدعت منهم مناهج في البحث ، كعلم أصول الفقه .

خلاصة القول هو أن باب النظر والرأي والاجتهاد في المسائل الفقهية مهد الطريق نحو الجدل في العقائد ، وإن لم يكن الصحابة وأهل الحديث هم الذين أثاروا الجدل حول مسائل التوحيد والصفات وكلام الله والقضاء والقدر ، فإنهم أخذوا على عاتقهم في البداية مهمة الرد على أصحاب الشبه والمشككين .

أ – 3/ اختلاف في العقائد : وهو اختلاف ظهر في عصر الصحابة رضوان الله عليهم خاصة في نهايته ، ويمكن أن نلمح بوادره مع فرقة السبئية ، في قولهم بالتأليه ، وأيضا مع فتنة الخوارج الذين بالغوا كثيرا في قولهم بالتكفير وقولهم كذالك في الكفر والإيمان والوعد والوعيد .

[1] أبي إسحاق الشّيرازيّ الشّافعيّ ، طبقات الفقهاء ،تحقّيق وتقدّيم إحسان عبّاس ، دار الرّائد العربيّ بيروت دون طبعة وسنة ، ص 35.

المجلس العلمي

هذا وقد تطور الجدل في العقائد مع فرقة القدرية وقولها بنفي القدر وأن الإنسان هو خالق أفعاله ، ثم ظهرت الجهمية والمرجئة وفرق المشبهة وغيرها ، وهذه الفرق كلها برزت في نهاية القرن الأول للهجرة مع العهد الأموي الذي كثرت فيه الفتن واشتد فيه الجدل والشك وإثارة الشبه .

إن هذا الجدل في العقائد وما سبقه من جدل سياسي حول الخلافة ، ورأي واجتهاد في الأحكام العملية كان سببا مباشرا في نشأة علم الكلام ، وسنعود إلى هذا الجدل في العقائد بالتفصيل في خلال كلامنا عن مراحل وأدوار علم الكلام ،وذلك فيما يلي :

المجلس العلمي

المحاضرة الثالثة :

أطوار علم الكلام ومراحله من الإرهاصات إلى الذروة إلى الضعف :

المرحلة الأولى : بوادر الجدل في العقائد :

لا يمكن في هذه المرحلة أن نتكلم عن علم الكلام ، لأنه لم يتكون بعد ، والفترة الزمنية التي تمثل هذه المرحلة هي خلافة الصحابة الأربعة إلى ما بعدها بقليل ، وبالضبط النصف الأول من القرن الأول للهجرة .

تمثل هذه المرحلة البوادر الأولى التي ساهمت في نشوء علم الكلام تمثلت في بعض الشبهات والشكوك التي كانت تُبث في داخل المسلمين من طرف بعض المندسين ، وهذه المرحلة لا تشمل زمن الرسول عليه الصلاة والسلام ، لأن المسلمين في زمنه كان إيمانهم تسليمهما واعتقادا ، فلم يكن هناك جدل في العقائد لأن الرسول عليه الصلاة والسلام كان يجيب بوحي من الله.

إلا أنه وبعد فترة الرسول عليه الصلاة والسلام ، جاء دور الصحابة الذين كانوا يجيزون الرأي في الأحكام العملية ، ويمنعون النظر في العقائد إذ اعتبروه بدعة وضلالة ، فحرموه وتوعدوا كل من يخوض في العقائد بطلانا.

أكبر الفتن في هذه المرحلة فتنة السبئية والخوارج ، أما السبئية بزعامة عبد الله بن سبأ الذي قال بإلهية علي فيما يروى عنه ، وهذه فكرة من العقائد محضة لارتباطها بوحدانية الله ومنه كان للسبئية دور في إثارة الشبه والشكوك .

أما الخوارج فقد كانوا في أول أمرهم أصحاب قضية سياسية لكن ما لبثوا أن تطورت أفكارهم إلى جدل في العقائد ، وذلك من خلال قولهم في مسألة الكفر والإيمان ، ومرتكب الكبيرة ، فقد كفر الخوارج غيرهم من المسلمين (أنظر محاضرة الخوارج) ، بل بلغ بهم الأمر إلى تكفير بعضهم البعض ، يذكر البغدادي في كتابه الفرق بين الفرق أن الخوارج " افترقت عشرين فرقة كانت كل واحدة منها

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية
المجلس العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد

تكفر الأخرى " ، هذا وقد ارتبطت مسألة التكفير عندهم بالوعد والوعيد ، فقد اعتبروا أن مرتكب الكبيرة كافر مخلد في النار .

كما ظهرت فتنة أخرى في زمن الصحابة وهي فتنة القدرية ، ولعلها كانت موجودة حتى في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام ، لقوله :" القدرية مجوس الأمة" ، والقدريون الأوائل عموما يقولون بنفي القدر و بأن الإنسان هو الذي يخلق أفعاله ، وتعود هذه الفكرة في أغلب الروايات إل معبد الجهني الذي قال : " لا قدر والأمر أنف " وهو قول ينفي القدر ويستأنف علم الله ، فالله لا يعلم بالفعل إلا بعد وقوعه ، وفي هذا يقول الإسفرائيني (توفي:471هـ) :"وظهر في أيام المتأخرين من الصحابة خلاف القدرية ، وكانوا يخوضون في القدر والاستطاعة كمعبد الجهني وغيلان الدمشقي وجعد بن درهم ، وكان ينكر عليهم من كان قد بقي من الصحابة "[1].

. إن لهذه الأفكار وغيرها التي انتشرت بين المسلمين دور كبير في إثارة الفتن ، الأمر الذي دفع المسلمين إلى ضرورة الدفاع عن الدين الإسلامي ، فأخذ التابعون من علماء الحديث على عاتقهم مهمة الدفاع عن العقيدة في بداية الأمر ، ومن ثمة اتسعت دائرة الجدل فنشأ علم الكلام و هذه هي المرحلة الثانية من مراحله ، وتفصل ذلك فيما يلي :

المرحلة الثانية : نشأة علم الكلام :

نشأ علم الكلام في العهد الأمويّ ، وهذه المرحلة اشتدّ فيها الجدل حول مرتكب الكبيرة وحول الصفات والوعد والوعيد والقضاء والقدر وغيرها من مسائل العقيدة ، واتّسعت دائرة فرق الجهميّة والمشبّهة والحشويّة وتطورّت القدريّة ،كما اشتدّت فرقة الخوارج والشّيعة كذلك .

إنّ هذا الوضع كان أرضا خصبة لنشوء علم الكلام وذلك عن طريق الجدل والمناظرات بغرض الرّدّ على المشكّكين وأصحاب الشّبهات .

[1] – مصطفى عبد الرزاق ، تمهيد لتاريخ الفلسفة ،ص 182.183.

العلمي

المرحلة الثالثة/ مرحلة ذروة علم الكلام :

يمكن أن نؤرّخ لهذه الفقرة من القرن" 2هـ" إلى القرن" 4هـ" وهي المرحلة الّتي عرفت نشأة فرقتين كبيرتين ومؤسّستين لعلم الكلام وهما : المعتزلة والأشاعرة إلى جانب فرقة أخرى كانت قد نشأت قبل هذا الزّمان وهي فرقة " الشّيعة " وكانت فرق الخوارج والقدريّة والجبريّة وغيرها في تطور في هذه المرحلة المهمّة من علم الكلام .

يمكن أن نميّز هذه المرحلة بخاصّيّتين أساسيّتين هما : التأسيس والتّنظير ، أمّا التّأسيس فمن حيث أنّ المتكلّمين عملوا على إنشاء بنية ومنظومة معرفيّة متكاملة في علم الكلام على مبادئ عقليّة ، ومنها تمّ استنباط التّعريف المشهور لعلم الكلام " الدّفاع عن العقائد الإيمانيّة بالأدلّة العقليّة " ، وهو ما يجعل الدّليل العقليّ وأسلوب الجدل والحجاج والبرهان طريق علم الكلام في الدّفاع عن العقائد .

يمكن أن نوضّح هذه الفكرة الأخيرة من خلال ما يلي : إنّ الدّليل العقليّ القائم على الحجاج والجدل هو أسلوب ومنهج المتكلّمين ، إذ أنّ بداية الاشتغال في هذا العلم تفرض وجود شبهة ، والغرض منه هو نفي تلك الشّبهة وإبطالها عبر العودة إلى المرجعيّة الدّينيّة الّتي هي بمثابة مسلّمة غير قابلة للشّكّ ، وبذلك يكون الدّفاع عن المسلّمة لدرء الشّبهة بالعقل أي الانتقال من القضيّة "أ : الشّبهة" إلى القضيّة "ب : المسلّمة" يكون بالعقل ، ويمكن أن يحدث العكس فينتقل العقل من المسلّمة ثمّ يعرض الشّبهة ويقوم بعد ذلك بنفيها وإبطالها ، وكلّ ذلك يتمّ بالعقل ، فعلم الكلام إذن يعتمد على العقل في الدّفاع عن العقائد بدفع الشّبه عنها من خلال استنباط الدّليل الّذي يستمدّ من الشّرع.

إلا أنه توجد مسألة يجب أن نشير إليها هنا وهي مكانة العقل عند الفرق الكلامية ، فالمعتزلة غير الأشاعرة وغير الشيعة كذلك ، ومنه نقول أن العقل كان منهج علماء الكلام لكن بدرجات ، فالمعتزلة كان منطلقها العقل بالدرجة الأولى وهي بذلك أول من مثل المنظومة العقلية في علم الكلام التي أشرنا إليها أعلاه .

أما الأشاعرة فلا ترفض العقل بل اعتبرته منهجا أساسيا في علم الكلام ، وجعلته في المرتبة الثانية بعد الشرع ، ذلك لقصوره وعجزه في كثير من الأحيان ، كعدم قدرته على الخوض في المسائل الغيبية ، وإمكانيته في الوقوع في الخطأ فهو قبل كل شيء عقل بشري .

وعليه نستخلص أن تأسيس علم الكلام لم يتم دفعة واحدة بل كان ذلك عبر مراحل ، وتعتبر فترة القرن الثاني إلى القرن الرابع للهجرة المرحلة الأساسية لعلم الكلام فيها تأسس كعلم ، وإن شأنا الكلام عنه كمنظومة عقلية فإن ذلك كان مع المعتزلة بالدرجة الأولى .

أما من حيث التنظير فنقصد أنه في هذه المرحلة تم تدوين أمهات الكتب في علم الكلام ، إذ قامت كل فرقة بصياغة مذهبها الخاص ، ومن أهم الكتب التي نذكرها على سبيل المثال وليس الحصر : كتب واصل بن عطاء(131/80هـ) :كتاب المنزلة بين المنزلتين ، طبقات المرجئة ، كتاب التوبة ...إلخ.

أبو الهذيل العلاف من شيوخ المعتزلة عاش بين 225/135هـ: كتاب الحج ، رسالة في العدل والتوحيد والوعيد.

عمر بن عبيد من المعتزلة (ت 142هـ) : كتاب الرد على القدرية .

من الشيعة هشام بن الحكم (ت 179هـ) : كتب في الإمامة والرد على المعتزلة .

من الأشاعرة : أبو الحسن الأشعري : كتب في الرد على الفرق ، كتب مقالات الإسلاميين ، الإبانة عن أصول الديانة...إلخ .

ملاحظة :

نشير هنا إلى فريق من المسلمين لا ينتمون لأي فرقة من فرق المتكلين ، نقصد بهم أهل السنة والجماعة أو المحدثين ، كان لهؤلاء دور مهم في تطور علم الكلام ، لكن مرجعيتهم كانت شرعية

خالصة ، وإن كانوا يرفضون علم الكلام ويعتبرونه بدعة إلا أن الضرورة دعتهم إلى الدفاع عن العقائد عن طريق المناظرات لدفع الشبهات عن الدين الإسلامي والتي كانت كثيرة في زمنهم .

إن علماء الحديث وعلى رأسهم أحمد بن حنبل وأبو حنيفة وكذلك الشافعي كانت مرجعيتهم القرآن والسنة منهجهم الرأي والاجتهاد ، وكانوا يتفادون التأويل خاصة في الأحاديث التي فها كلام عن العقائد ، هذه الأخيرة كانوا يكتفون بتصنيفها وتبويبها دون الاجتهاد في تأويلها.

المرحلة الرابعة : ضعف علم الكلام وتراجعه :

نتكلم هنا عن القرن الخامس للهجرة الذي عرف فيه علم الكلام منعرجا حرجا في طريق تطوره ، لأنه في هذه الفترة تم منعه أو بالأحرى منع الجدل في العقائد ، في هذه الفترة كانت المعتزلة في مرحلة ضعف وزوال لما لقيته من رفض ونفور من الخليفة العباسي المتوكل الذي طلب من أهل الحديث مناظرتها والرد عليها لإضعاف مذهبها ، وقد حدث ذلك فعلا ، وكان هذا قبل القرن الخامس للهجرة .

أصبح كل كلام في العقائد ممنوعا وكل من يخوض في ذلك يعاقب عقابا شديدا ، ووضع بيان من طرف الخلافة لذلك ،سمي بالصحيفة أو الوثيقة القادرية التي وضعها الخليفة العباسي القادر بالله* ، وقد كان مضمونها تبيان عقيدة أهل السنة ، وأوامر ونواه أُلزم بها أهل الكلام ، وتم عرض الصحيفة بجمع القضاة والعلماء في دار الخليفة وقراءة كتاب " جمعه القادر بالله في مواعظ وتفاصيل أهل البصرة وفيه الرد على أهل البدع وتفسيق من قال بخلق القرآن"[1] . ومنذ ذلك الحين منع علم الكلام وأحرقت كتب المتكلمين وعوقب كل من يحوز في مكتبته على كتب المتكلمين ، لذلك يرى بعض المؤرخين لعلم الكلام أن إرثا مهما ضاع في هذه الفترة ، ومنه أصبحت الأولوية لمذهب أهل السنة والجماعة .

---

* ولد سنة 336هـ توفي 422هـ ، وُلي الخلافة سنة 381هـ ، هو أبو العباس أحمد بن إسحاق بن الخليفة المتوكل بن الخليفة المقتدر بن المعتضد بن أمير طلحة ، له كتاب فضائل الصحابة واكفار المعتزلة القائلين بخلق القرآن ، كان على مذهب أهل السنة والجماعة ، درس على يد فقهاء الشافعية .

[1] ابن كثير ،البداية والنهاية .

المجلس العلمي
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

المحاضرة الرابعة : الفرق الكلامية

أشرنا في المحاضرات السابقة إلى تعريف علم الكلام وأسباب تسميته وأهم الآراء الواردة في ذلك ، ثم تطرقنا تفصيلا إلى أسباب النشأة الداخلية منها والخارجية ، ومن ثمة تكلمنا عن أطوار علم الكلام أو المراحل التي مر بها هذا العلم ، من مرحلة البوادر والإرهاصات إلى مرحلة النشأة والتكون وصولا إلى مرحلة الذروة والبلوغ مع المعتزلة و الأشاعرة ، خاصة من القرن الثاني للهجرة إلى القرن الرابع للهجرة ، وأشرنا كذلك إلى المرحلة التي تراجعت فيها المعتزلة في عهد الخليفة المتوكل ، ثم عرجنا في محاضراتنا على المرحلة التي منع فيها الكلام في العقائد وأعيد الأمر إلى أهل السنة والجماعة في بداية القرن الخامس للهجرة مع الصحيفة القادرية التي وضعها الخليفة العباسي القادر بالله ، " إذ تدخلت الحكومة في أوائل القرن الخامس الهجري نوعا من التدخل الرسمي لفض المنازعات المذهبية، ففي عام 408 من الهجرة (-1017 من الميلاد) أصدر الخليفة القادر كتابا ضد المعتزلة ، يأمر فيه بترك الكلام والتدريس والمناظرة في الاعتزال والمقالات المخالفة للإسلام ، وأنذرهم إن خالفوا أمره بحلول النكال والعقوبة ..."[1].

وانتهينا بالكلام عن المرحلة التي اختلط فيها علم الكلام بالفلسفة ، ليصبح هذا العلم في النهاية مجرد جدل بسيط حول بعض المفاهيم والاستدلالات ، وهي مرحلة التراجع والذبول التي تلت هجوم البعض على الفلسفة والمنطق وخلطهما بعلم الكلام ، الذي مثله ابن تيمية (توفي 750) خاصة وتلميذه ابن القيم الجوزية (توفي 751).

كما تطرقنا في الأخير إلى الكلام عن ما يسمى بعلم الكلام الجديد أو تجديد علم الكلام ، لكننا لم نُفصل في المسالة لغرض التطرق إليها في المحاضرات الأخيرة في نهاية السداسي بعدما نفرغ من الفرق الكلامية والمسائل الكلامية الكبرى عند المتكلمين ، وعلى رأسها التوحيد و كلام الله ومسألة الصفات.

وفيما يلي نعرض لكبرى الفرق الإسلامية التي كان لها الدور الأساسي في نشأة الحركة الفكرية الكلامية والتي بلغت ذروتها مع المعتزلة . وتفصيل ذلك فيما يلي :

---

[1] -أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الجزء الأول ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر بيروت ، دون طبعة ، سنة 1990، ص27.

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية * جامعة أبي بكر بلقايد * المجلس العلمي

1/فرقة الخوارج: بيان أسمائها وفرقها وأسباب نشأتها :

بداية يشير الكثير من المؤرخين لتاريخ الفرق الكلامية في كلامهم عن الخوارج إلى حديث النبي عليه الصلاة والسلام الذي نبأ فيه بالخوارج ، والروايات في هذا الشأن كثيرة يجملها ابن كثير في كتابه البداية والنهاية ، نذكر منها على سبيل الاختصار لا الحصر ما يلي : " قال الإمام أحمد : حدثنا أبو المغيرة حدثنا الأوزاعي حدثنا قتادة عن أنس بن مالك وأبي سعيد – قال أحمد : وقد حدثنا أبو المغيرة فقال : عن أنس عن أبي سعيد ، ثم رجع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((سيكون في أمتي اختلاف وفُرقة ، قوم يحسنون القيل ويسيئون الفعل ، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، لا يرجعون حتى يرتد السهم على فوقه ، هم شر الخلق والخليقة ، وطوبى لمن قتلهم أو قتلوه ، يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء ، من قاتلهم كان أولى بالله منهم)) ، قالوا : يا رسول الله ما سيماهم ؟ قال : (التحليق)"[1] .

وإلى جانب هذا الحديث هناك أحاديث كثيرة ومسترسلة في ذكر الخوارج وصفاتهم وأحوالهم والتي تطابقت مع تاريخهم ، إلا أن الخوارج ينكرون ثبوت تلك الأحاديث في حقهم ، وهم يرفضون أن ينعتوا بالمارقة ، وهذا الاسم الأخير من بين ما سميت به الخوارج إضافة إلى الشرَّاة و الحارورية المحكمة الأولى.

أسماء الخوارج :

أ–الخوارج : سموا بهذا الاسم لأنهم أول من خرج من المسلمين عن جيش علي في حرب صفين عندما قبل التحكيم ، و الرواية :"اختلف أصحاب علي عليه ، وقالوا : قال الله تعالى : ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ۚ﴾[2] ، ولم يقل حاكموهم وهم البغاة ، فإن عدت إلى قتالهم وأقررت على نفسك بالكفر إذ أجبتهم إلى التحكيم ، وإلا نبذناك وقاتلناك ، فقال علي رضوان الله عليه !– قد أبيت عليكم في أول الأمر فأبيتم إلا إجابتهم إلى ما سألوا ، فأجبناهم وأعطيناهم العهود والمواثيق ، وليس يسوغ لنا الغدر فأبوا إلا خلعه و اكفاره بالتحكيم ، وخرجوا عليه فسموا خوارج ، لأنهم خرجوا على علي بن أبي طالب رضوان الله عليه "[3].

---

[1] – ابن كثير ، البداية والنهاية ، اعتنى به حسان عبد المنان ، الجزء الأول ، بيت الأفكار الدولية لبنان 2004 ، دون طبعة ص1160

[2] – سورة الحجرات الآية 9.

[3] – أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، ص64.

ب –الشرّاة: في رواية الشرّاة من تشرى أي خرج ، وفي هذا يقول البغدادي :" واختلفوا في أول من تشرّى (أي خرج) منهم فقيل عروة بن حذير..." ، وفي رواية أخرى وهي المشهورة :" وقد سموا أنفسهم الشراة ، وهو أحب الأسماء إليهم ، لقولهم إنا شَرينا أنفسنا في الله ، أي بعْنَاها بثواب الله والجنة ، أخذا من قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ (سورة البقرة الآية 207): و من قوله سبحانه : ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ ۚ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ ۚ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ (سورة التوبة الآية 111) " [1].

ج –الحارورية أو الحارورائية : يقال أنهم ؛ أي الخوارج عندما خرجوا عن جيش علي رضي الله عنه اتجهوا إلى مكان بالكوفة يسمى حارواء ، فسموا بذلك الاسم نسبة إلى المكان الذي عسكروا فيه :"ثم إن الخوارج بعد رجوع علي من صفين إلى الكوفة انحازوا إلى حارواء ، وهم يوم إذ اثنا عشرة ألفا ، ولذلك سميت الخوارج حارورية "[2] .

د –المحكمية أو المحكمة الأولى : يرجح القول في تسميتهم كذلك إلى قولهم المشهور " لا حكم إلا لله"، ومن ذلك رواية ابن كثير في البداية والنهاية ، إذ يقول : "...وقد أخذ هذه الكلمة من هذا الرجل طوائف من أصحاب علي من القراء وقالوا : إن الحكم إلا لله ، فسموا المحكمية "[3].

هـ –المارقة : "...وأطلق عليهم أيضا اسم المارقة لما ورد في الحديث الصحيح عن الرجل الذي اعترض على قسمة النبي صلى الله عليه وسلم أنه يخرج من نسله قوم : ((...يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية)) ، وقد رضي الخوارج بتلك الأسماء كلها ما عدا اسم (المارقة) فإنهم لا يقبلون التسمية به ويعتبرونها ذما هائلا وانتقاصا شديدا ، حتى إنهم يرون أن هذه التسمية كذب لأنهم يطلقون على أنفسهم ((أهل الحق)) "[4].

بيان فرق الخوارج :

---

[1] – محمد سليم العوا ، المدارس الفكرية الإسلامية من الخوارج إلى الإخوان المسلمين ، الشركة العربية للأبحاث والنشر بيروت ، الطبعة الأولى 2016، ص53.

[2] – البغدادي ، الفرق بين الفرق ، دار الجوزي القاهرة ، ط1. 2014،ص35.

[3] –انظر ابن كثير ، البداية والنهاية ، ص1152.

[4] – محمد سليم العوا، المدارس الفكرية الإسلامية من الخوارج إلى الإخوان المسلمين.

المجلس العلمي

يذكر البغدادي في تصنيفه للفرق " أنّ الخوارج عشرون فرقة وهذه أسماؤها : المحكّمة الأولى ، الأزارقة ، النجدات ، الصّفرية ،ثمّ العجاردة المفترقة فرقا منها : الخازمية ، والشعيبية ، والمعلومية ، والمجهولية ، وأصحاب طاعة لا يراد الله تعالى بها ، والصلتية ، والأخنسيّة ، والشّيبية ، والشّيبانيّة ، والمعبدية ، والرشيدية ، والمكرمية ، والخمرية ، والشمراخية ، والأبراهمية ، والواقفة ، والأباضية منهم افترقت فرقا معظمها فريقان : حفصية ، وحادثية ، فأمّا اليزيدية من الأباضية ، والميمونية من العجاردة فإنهما فرقتان من غلاة الكفرة الخارجين عن فرق الأمة "[1].

أسباب نشأة فرقة الخوارج :

لا يوجد اختلاف كبير بين المؤرخين لتاريخ الفرق الكلامية حول أسباب نشأة فرقة الخوارج ، فكلها تتفق على أنها الفرقة التي خرجت عن جيش علي في حرب صفين عام 37 للهجرة ، عندما قبل التحكيم ، ويمكن أن نوجز الروايات كلها فيما يلي: ما هو معلوم وكما بينا في المحاضرات السابقة أن الاختلاف بين المسلمين كان موجودا قبل ظهور الخوارج بزمن ، إذ اختلف المسلمون في مسائل فقهية كثيرة استلزمت الرأي والاجتهاد (أنظر المحاضرات السابقة).

واختلفوا كذلك في من يؤم المسلمين بعد الرسول محمد عليه الصلاة والسلام ، وهدا اختلاف سياسي محض ،"اختلفوا في الإمامة وأذعنت الأنصار إلى البيعة لسعد بن عبادة الخزرجيّ ، وقالت قريش: إن الإمامة لا تكون إلا في قريش ، ثم أذعنت الأنصار لقريش لما روي لهم قول النبي – عليه السلام-((الأئمة من قريش))..."[2] ، وانتهت المسألة بأن تولى أبو بكر الخلافة بعد الرسول عليه الصلاة والسلام ، ثم تلاه عمر وبعده عثمان وآخرهم كان علي رضي الله عنهم جميعا .

كان زمن عثمان زمن فتن ظهرت فيه الكثير من الخلافات والبدع ، وبعد قتله تولى علي رضي الله عنه الخلافة بعدما بايعه غالبية المسلمين ، لكن هناك من رفض المبايعة ومثل هذا الفريق أهل الجزيرة والعراق فيما يروى وكان على رأسهم معاوية ابن عم عثمان وطلحة بن عبد الله بن عثمان والزبير بن العوام ، ذلك أن معاوية طلب الاقتصاص لدم عثمان أولا ، ثم يبايعه على الخلافة ، فكان لعلي حينها رأي مخالف إذ طلب من معاوية المبايعة أولا والانتظار حتى يستتب الأمر وتهدأ الأوضاع

[1] – البغدادي ، الفرق بين الفرق ، ص34

[2] –نفسه ، ص10.

ثم الاقتصاص لدم عثمان ، فنشأ بينهما خلاف أسفر عن حرب بينهما سميت واقعة أو حرب الجمل في الخريبة بالبصرة ، قتل فيها طلحة والزبير وأرسلت عائشة أم المؤمنين على الهودج .

بعدها عزم كل من علي ومعاوية على إخضاع الآخر ، فحدث ذلك في حرب شديدة بين المسلمين سميت حرب صفيين انتهت بواقعة التحكيم المشهورة :" ثم تراوض الفريقان بعد مكاتبات ومراجعات يطول ذكرها على التحكيم ، وهو أن يحكم كل واحد من الأميرين علي ومعاوية رجلا من جهته ، ثم يتفق الحكمان على ما فيه مصلحة للمسلمين "[1]، هذا ويذكر أبو الحسن الأشعري الرواية بكثير من التفصيل فيقول :" قال فأُمر بالمصاحف فتُرفع ، ثم يقول أهل الشام لأهل العراق : يا أهل العراق كتاب الله بيننا وبينكم ، البقية البقية ، فإنه إن أجابك إلى ما تريده خالفه أصحابه ، وكان عمر بن العاص في رأيه الذي أشار به كأنه ينظر إلى الغيب من وراء حجاب رقيق ، فأمر معاوية أصحابه برفع المصاحف وبما أشار به عليه عمر وبن العاص ، ففعلوا ذلك ، فاضطرب أهل العراق على علي – رضوان الله عليه– وأبوا عليه إلا التحكيم ، وأن يبعث علي حكما ويبعث معاوية حكما ، فأجابهم علي إلى ذلك بعد امتناع أهل العراق عليه ألا يجيبهم إليه . فلما أجاب علي إلى ذلك ، بعث معاوية وأهل الشام عمر وبن العاص حكما ، وبعث عليّ وأهل العراق أبا موسى حكما وأخذ بعضهم على بعض العهودَ والمواثيق – اختلف أصحاب عليّ عليه ، قالوا : قال الله تعالى : (فَقَاتِلُوا التِي تَبْغِي حتى تَفِي ، إلى أَمْرِ اللهِ) ولم يقل حاكموهم ، وهم البُغَاة ، فإن عُدْتَ إلى قتالهم وأقررت على نفسك بالكفر إذ أَجَبْتهم إلى التحكيم وإلا نبذناك وقاتلناك ، فقال على– رضوان الله عليه – !– قد أَبَيْتُ عليكم في أول الأمر فأبيتم إلا إجابتهم إلى ما سألوا ، فأجبناهم وأعطيناهم العهود والمواثيق ، وليس يسوغ لنا الغدرُ ؛ فأَبَوْا إلا خلعه وإكفاره بالتحكيم ، وخرجوا عليه فسُمُّوا خوارج ، لأنهم خرجوا على علي بن أبي طالب – رضوان الله عليه ! وصار اختلافا إلى اليوم ."[2].

ومما سبق ذكره في الروايات أنه عند قبول علي التحكيم رفض بعض من أتباعه الذين كانوا في جيشه ذلك الأمر وخرجوا عنه فسموا منذ ذلك الحين خوارج ، وقد كان رفضهم قائما على مبدأ أن الخلافة ليست مسألة بشرية يولى الحكم فيها للبشر ، إذ "لا حكم إلا لله ".

---

[1] – ابن كثير ، البداية والنهاية ،ص1105.

[2] – الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ،مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ،ص ص63،64.

المجلس العلمي
كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية
جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان

المحاضرة الخامسة/ تابع الخوارج :

مبادئ الخوارج الاعتقادية :

مبادئ الخوارج الاعتقادية :

لم تبلغ هذه الفرقة درجة من الجدل في العقائد مقارنة بالفرق الكلامية اللاحقة عليها ، اعتبارا من أن المبدأ الذي نشأت عليه كان سياسيا خالصا متمثلا في الخلافة ، هذه الأخيرة التي طرحوها كمبدأ وليس كغاية في أن يكون الخليفة منهم ، ولذلك تجلى موقفهم في : هل الخلافة مسألة بشرية أم إلهية ؟ ؛ أي هل اختيار الحاكم يتم باختيار من البشر أم أنها مسألة إلهية منصوص عليها شرعا ؟ ، ومن ثمة ما هي الشروط التي يجب أن تتوفر في الحاكم ؟ ، وهل يجب بالضرورة أن يكون من قريش أم تجوز في غير قريش من عامة المسلمين ؟ .

سيتطور موقف الخوارج فيما بعد نحو جدل في بعض المسائل العقائدية كقولهم في الإيمان والكفر ، وهذا يؤكد كيف أن تطور الخلاف السياسي ساهم في ظهور خلاف في العقائد بتبلوره نشأ علم الكلام ، ويمكن أن نجمل مبادئهم الاعتقادية فيما يلي :

يذكر أبو الحسن الأشعري في كتابه مقالات الإسلاميين : " أجمعت الخوارج على إكفار علي بن أبي طالب رضوان الله عليه ، أن حَكَّمَ وهم مختلفون : هل كفره شرك أم لا ، وأجمعوا على أن كل كبيرة كفر إلا النّجدات فإنها لا تقول ذلك ، وأجمعوا على أن الله سبحانه يعذب أصحاب الكبائر عذابا دائما ، إلا النّجدات ، أصحاب نجدة "[1]

وذكر البغدادي الاختلاف الحاصل في تحديد عقائد الخوارج بين الكعبي والأشعري قائلا :" وقد اختلفوا فيما يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها ؛ فذكر الكعبي في مقالاته أن الذي يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها إكفار عليّ وعثمان والحكمين ، والإكفار بارتباك الذّنوب ، ووجوب الخروج على الإمام الجائر .

وقال شيخنا أبو الحسن : الذي يجمعها إكفار عليّ وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين ومن رضي بالتحكيم ، وصوّب الحكمين أو أحدهما ، ووجوب الخروج على السلطان الجائر ، ولم يرض ما حكاه الكعبيّ من إجماعهم على تفكير مرتكبي الذنوب "[2] .

---

[1] – المصدر نفسه ، ص 167-168.

[2] – البغدادي ، الفرق بين الفرق ، ص 34.

المجلس العلمي

وقال شيخنا أبو الحسن : الذي يجمعها إكفار عليّ وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين ومن رضي بالتحكيم ، وصوّب الحكمين أو أحدهما ، ووجوب الخروج على السلطان الجائر ، ولم يرض ما حكاه الكعبيّ من إجماعهم على تفكير مرتكبي الذنوب "[1] .

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المبادئ هي ما اتفق عليه كل الخوارج الأوائل واعتقدوا به ، لكنهم بعد ذلك اختلفوا فيما بينهم اختلافا شديدا وظهرت فرق كثيرة بلغ بها الأمر إلى تكفير بعضها البعض.

قول الخوارج في الخليفة (الإمام):

الخليفة هو الذي يؤم المسلمين بعد الرسول عليه الصلاة والسلام ، وهو المبدأ الذي أخذت الخوارج على عاتقها ضرورة النظر فيه من حيث أن أنها ربطته بمبدأ الشرع والعقل ، واسترسلت الخوارج كثيرا في الكلام عنه ، ومناظراتهم مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه وابن العباس خاصة دليل على ذلك .

ترى الخوارج أنه " لا يجب نصب الإمام لا على الله ولا على المسلمين ، لا عقلا شرعا ((ضربة واحدة)) ، واحتج الخوارج **أولا** : أن وجود الإمام في كل عصر تتوافر فيه الشروط المطلوبة متعذر .**ثانيا**:أن آراء الناس مختلفة وأهواؤهم متباينة وأحزابهم متعددة ، وهذا يستدعي إثارة الفتن والحروب،وأن التجربة تشهد ذلك ، فالأولى سد الباب ، على أنه إن أمكن أن تتحقق الكلمة على تعيين ما تجتمع فيه الشروط ، فيجوز أن ينصبوه إماما لهم ، أما الوجوب فلا مهما كانت الظروف"[2] الظروف"[2] .

فكانت نتائج أفكارهم حول الخلافة أن وضعوا أصولا سياسية حول الخلافة والخليفة ، ومن ذلك قولهم في أن كل مسلم يمكن أن يكون خليفة فنقضوا بذلك القول بأحقية أهل البيت ، وجعلوها مفتوحة حتى على غير العرب من العجم ، فهم يقولون "بجواز الإمامة في غير قريش "[3].

قولهم في مرتكب الكبيرة :

المسلم عند الخوارج إما كافر أو مؤمن ، والإيمان يستلزم عدم ارتكاب الكبائر ، أما مرتكبها فهو في عموم رأيهم يسمى كافرا ،" ويحتجون لذلك بأنه ليس في القرآن إلا مؤمن أو كافر ، وتأولوا في

---

[1] – البغدادي ، الفرق بين الفرق ، ص 34.

[2] – محمد جواد مغنية ، معالم الفلسفة الإسلامية ، مكتبة الهلال بيروت الطبعة الثانية 1982 ،ص 149

[3] – البغدادي ، الفرق بين الفرق ، ص 10.

ذلك قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ (آل عمران 97)، وقوله تعالى :﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ (آل عمران الآية 106) "[1]. ومن هذا المنطلق همَّ الخوارج إلى تكفير علي لاعتقادهم أنه خرج من الإيمان إلى الكفر عندما قبل التحكيم ، ومن ذلك قولهم له في حرب صفين :"... فإن عُدْتَ إلى قتالهم ، وأقررت على نفسك بالكفر إذ أَجَبْتهم إلى التحكيم وإلا نبذناك وقاتلناك ".

إن الخوارج في مسألة الكفر أعلنوا " أن مرتكب الكبيرة كافر مخلد في النار لا يخرج منها أبدا "[2]،وقد نتج عن هذا القول خلاف كبير بين المسلمين خاصة في بداية القرن الثاني للهجرة ، أشهرها اختلاف المرجئة عنهم في قولهم أنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وبذلك هم ؛ أي المرجئة لا يكفرون مرتكب الكبيرة ، وهذا الخلاف بدوره كان سببا في نشأة فرقة كلامية كبرى قالت أن مرتكب الكبيرة لا هو مؤمن ولا كافر بل هو فاسق في منزلة بين المنزلتين ، إن مات ولم يتب فهو مخلد في النار وهذه الفرقة هي المعتزلة . وسيأتي بيان ذلك في المحاضرات اللاحقة .

خلاصة :

لا نريد التفصيل كثيرا في هذه الفرقة (الخوارج) لأنها وكما أشرنا سابقا هي فرقة سياسية بالدرجة الأولى ، وهي لم تخض في الجدل حول العقائد فهي لم تسهم بالقدر الكبير في نشاط علم الكلام ونضجه سوى أنها كانت البادرة الأولى لافتراق المسلمين إلى فرق ، ومن ذلك الوقت بدأ الاختلاف يكبر ومنه ظهرت مبادئ وأصول لكل فرقة ، فبرزت الشيعة أولا بعد وفاة علي رضي الله عنه وبعدها المعتزلة في البصرة في القرن الثاني للهجرة ، و الأشاعرة في البصرة كذلك في القرن الرابع للهجرة وهذه الفرق هي التي ساهمت بشكل أساسي في بلورة علم الكلام .

وخلاصة القول هي : إن الخوارج هي فرقة سياسية أول من لأثار مسألة الخلافة وطرحها كمسألة سياسية لا عقائدية كما اعتقد الشيعة من بعدهم ، وتجاوزهم فكرة أن الخليفة يكون من أهل البيت ، وهي الفكرة التي كانت مندسة بين بعض أولئك الذين كانوا يرون أن الخلافة في أهل البيت وظهرت بعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، ثم سكت الحديث عنها في زمن أبي بكر وعمر

[1] – محمد سليم العوا ، المدارس الفكرية الإسلامية من الخوارج إلى الإخوان المسلمين ، ص 55.

[2] – الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، ص17.

بن الخطاب ، لكنها عاودت الظهور في زمن عثمان وعلي رضي الله عنهما واشتدت بعد وفاة علي فظهرت فرق الشيعة وتعددت بين كيسانية وزيدية وإمامية وغلاة ، وبذلك كانت الخلافة عند الخوارج مفتوحة على عموم المسلمين من العرب وغيرهم بشروط يجب أن تتوفر في الخليفة كالاستقامة والعدل ، وقد بلغ الخوارج مرحلة من الغلو في قولهم بالتكفير حتى بلغ بهم الأمر إلى تكفير مخالفيهم بل تكفير بعضهم البعض ، ورغم ما ترتب على هذا المبدأ من فتن وبدع إلا أنه ساهم في تطور علم الكلام وكان مبعث الجدل والتساؤل بين المسلمين .

أما القول بأن الخوارج هم متكلمون ، فهذا كلام يحتاج إلى بعد نظر ، إذ لا توجد نصوص وفيرة تدل على مذهبهم ، سوى ما يؤرخ عنهم في كتب تاريخ الفرق وهو في مجمله كلام عن الخلافة والإمام والتكفير .

مناظرة علي بن أبي طالب للخوارج :

"... فلمّا قرب عليّ منهم أرسل إليهم عليٌّ أن سلّموا قاتل عبد الله بن خبَّاب ، فأَرسلوا إليه ، إنَّا كلّنا قتلهُ ، ولئن ظفرنا بك قتلنا ، فأتاهم عليٌّ في جيشهِ ، وبرَزوا إليه بجمعهم فقال لهم قبلَ القِتال ماذا نقمتم مني ؟ فقال له : أوَّل ما نقمنا منك أنَّا قاتلنا بين يديك يوم الجمل ، فلمّا انهزم أصحاب الجمل أبحت لنا ما وجدنا في عسكرهم من المال ، ومنعتنا من سبي نسائهم وذراريهم ، فكيف استحللت ما لهم دون النّساء والذّرّيّة فقال : إنما أبحت لكم أموالهم بدلا عما كانوا أغاروا عليه من بيت مال البصرة قبل قدومي عليهم ، والنّساء والذّرّيّة لم يقاتلونا ، وكان لهم حكم الإسلام بحكم دار الإسلام ، ولم يكن منهم ردّة عن الإسلام ، ولا يجوز استرقاق من لم يكفر.

وبعد لو أبحت لكم النساء : أيّكم يأخذ عائشة في سهمه ؟ فخجل القوم من هذا ، ثمّ قالوا له : نقمنا عليك محو امرأة أمير المؤمنين على اسمك في الكتاب بينك وبين معاوية لمّا نازعك معاوية في ذلك ، فقال فعلت مثلما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلّم يوم الحديبية حين قال له سهيل بن عمرو : لو علمت أنّك رسول الله لما نازعتك ، ولكن اكتب باسمك واسم أبيك ، فكتب : هذا ما صالح عليه محمّد بن عبد الله وسهيل بن عمرو ، وأخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أنّ لي منهم يوما مثل ذلك ، فكانت قصّتي في هذا مع الأبناء قصّة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الآباء ، فقالوا له : فلم قلت للحكمين إن كنت أهلا للخلافة فأثبتاني ، فإن كنت على شكٍّ من خلافتك فغيرك بالشّكِّ فيه أولى ؟ فقال : إنّما أردت بذلك التَّصَفَةُ لمعاوية ولو قلت : للحكمين احكما لي

بالخلافة لم يرض بذلك معاوية ، وقد دعا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم نصارى نجران إلى المباهلة وقال لهم : ((تعالَوْا ندع أبناءنا وأبناءكم ، ونساءنا ونساءكم ، وأنفسنا وأنفسكم ، ثمّ نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين)) فأنصفهم بذلك عن نفسه .

ولو قال : أبتهل فأجعل لعنة الله عليكم ، لم يرض النّصارى بذلك ؛ لذلك أنصفت أنا معاوية من نفسي ، ولو أدر غدر عمرو بن العاصّ ، قالوا : فلم حكمت الحكمين في حقّ كان لك ؟ فقال : وجدت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قد حكّم سعد بن معاذ في بني قريضة ، ولو شاء لم يفعل ، وأقمت أنا أيضا حكمًا لكن حَكَمُ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم حكَمَ بالعدل وحكمي خُدِعَ حتّى كان من الأمر ما كان ، فهل عندكم شيء سوى هذا ؟ فسكت القوم " أنظر البغدادي الفرق بين الفرق : [1]

[1] - البغدادي ، الفرق بين الفرق ، ص ص 36.37.

المحاضرة السادسة: الشيعة

كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية * جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان * المجلس العلمي

1/مدخل :

أ-التعريف اللغوي: كلمة شيعة من شايع يشايع ، في الجمع شِيَع وأشْيَاع ، في لسان العرب لابن منظور :"الشيعة هم القوم الذين يجتمعون على الأمر ، وكل قوم اجتمعوا على أمر يسموا شيعة...ومعنى الشيعة الذين يتبع بعضهم بعضا ، وليس كلهم متفقين ، قال الله عز وجل : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا ﴾"[1] .

ويعرفهم ابن خلدون في مقدمته بقوله : "الشيعة لغة هم الصُّحْبُ والأتْباع "[2] ، وهذا التعريف اللغوي لا يبتعد كثيرا عن التعريف الاصطلاحي من ناحية أنه يدل على الإتباع والموافقة والاتفاق على أمر ما ، أما غير ذلك من نواحي المبدأ الذي عرفت به الشيعة كفرقة فسنكشف عنه فيما يل:

ب -التعريف الاصطلاحي :

هم الفرقة التي قالت بأحقية علي بن أبي طالب في الخلافة بعد الرسول عليه الصلاة والسلام ، وليس هناك اختلاف بين المؤرخين حول نسبة هذه الفرقة إلى علي رضي الله عنه ، ففي كتب الشيعة يقول النوبختي : " وهم فرقة عليّ بن أبي طالب عليه السلام المسمّون شيعة عليّ عليه السلام في زمان النبيّ صلى الله عليه وآله وبعبده ".[3]

أما غير الشيعة فيعرفونها تعريفات لا تختلف في جوهرها عن السابقة أعلاه ، ومن أهمها تعريف ابن خلدون ، إذ يقول :" ويطلق في عرف الفقهاء والمتكلمين من الخلف والسلف : على أتباع علي

---

[1] – ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء الثامن ، ص177.

[2] – ابن خلدون ، مقدمة ، ص 161.

[3] – النوبختي ، الفرق بين الفرق ، ص 15.

وبنيه رضي الله عنهم "[1] ، هذا ويقول الجرجاني في كتابه التعريفات :" هم الذين شايعوا عَلِيًّا رضي الله عنه ، وقالوا : إنّه الإمام بعد رسول الله ، واعْتَقَدوا أنَّ الإمامَةَ لا تَخْرُجُ عنه وعن أولادِهِ "[2].

وللشهرستاني في كتابه الملل والنحل هو الآخر تعريف يقول فيه :" هم الذين شايعوا عليًا رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته : نصًا ووصية ؛ إما جليًا وإما خفيًا . واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده ؛ وإن خرجت فبظلم يكون من غيره ، أو بتقية من عنده "3 .

يقول كذلك الحسن الأشعري :"...وإنما قيل لهم شيعة لأنهم شايعوا عليا رضوان الله عليه ،ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم"[4].

إن النظر الفاحص لهذه التعريفات سواء الواردة من الشيعة أو من غرهم ما ذكرناها وما لم نذكرها ، يكشف أنها تشترك جميعا في القول بأنهم ؛ أي الشيعة : أتباع علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، أما الاختلاف والزيادة فهو نابع من طبيعة هذه الفرقة وافتراقها فرقا كثيرة ، وأظن أن تعريف الشهرستاني كان جامعا و أعم من تعريف غيره ممن ذكرناهم ، ذلك أنه تطرق لأهم المبادئ التي اشتهرت بها الشيعة وادعتها في اعتقادهم بأن إمامة علي رضي الله عنه منصوص عليها ؛ أي وردت في النص صريحة ظاهرة ، وأن الرسول عليه الصلاة والسلام قد أوصى بذلك في حياته بأن الأمام بعده هو علي رضي الله عنه .

ولأن الشيعة تقول بضرورة تأويل النص فهي تعتقد بمبدأ الباطن ، ومنه تؤول بعض الأحاديث وحتى الآيات القرآنية التي تعتقد أنها أنزلت في حق علي رضي الله عنه ، أو أنها دليل قاطع على إمامته.

وفي قول الشهرستاني أيضا ما أقره الشيعة من قول حول الإمامة ، فاعتبروها محصورة في أولاده ، وإن اختلفوا في أولاد فاطمة الحسن والحسين ، وولد علي من زوجته الثانية خولة بنت جعفر الحنفية وهومحمد بن الحنفية ، فانقسموا إلى فاطميين وحنفيين .

---

[1] – ابن خلدون ، مقدمة ، ص 161.

[2] – الجرجاني ، التعريفات ، تحقيق وزيادة محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار النفائس بيروت ،ط 1. 2003ص 205.

[3] – الشهرستاني ، الملل والنحل ،تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي ، المكتبة العصرية بيروت ،دون طبعة ،2005 ، ص 117.

[4] –أبي الحسن الأشعري ، مقالات الإسلاميين ،ص 56.

هذا ويشتمل تعريف الشهرستاني على مفهومين أساسين، **الأول** يكمن في اعتبار أن خلافة الصحابة غير صحيح في قوله "بظلم "وهم يبررون قبول علي رضي الله عنه خلافتهم ؛ أي خلافة الصحابة بأنها **تقية** ، وهذا الأخير هو **الأساس الثاني** .

ويمكن أن ننبه هنا إلى مسألة أخرى وردت في قول النوبختي أحد ممثلي الفكر الشيعي والتي تكمن في " ...معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته " ،فالإمامة من عقائد الشيعة ، بل هي أصل من أصول الدين ، وهي لا تعني عندهم الرياسة أو الخلافة ، بل تتعدى ذلك إلى مسائل دقيقة عندهم .(أنظر مبدأ الإمامة عند الشيعة فيما يأتي).

في **نشأة الشيعة** هناك اختلاف بين من يرجعها إلى زمن الرسول عليه الصلاة والسلام ، ومنهم إلى من يرجعها إلى اختلاف المسلمين حول الخلافة بعد وفاته عليه الصلاة والسلام ، ومنهم من يرجعها إلى عبد الله بن سبأ ، أما الرأي الأخير يرجعها إلى افتراق أتباع علي رضي الله عنه في حرب صفين عند خروج الخوارج عن علي عندما قبل التحكيم ، وهذه أشهر الروايات وأرجحها .

أما الرأي الأول يقوم على اعتقاد أن الشيعة هم من زمن الرسول عليه الصلاة والسلام ، وفي ذلك يقول إبراهيم الموسوي الزنجاني في كتابه عقائد الإمامية الإثني عشرية :" تكونت في يوم الرسول صلى الله عليه وسلم وهو الذي كان يغذي هذه العقيدة ، أي عقيدة التشيع لعلي عليه السلام وأهل بيته – فهو الذي اعتنى بتربية هذا المولود الذي ولد في يوم ولد الإسلام ، فقد وضعت بذرة التشيع مع بذرة الإسلام جنبا إلى جنب وسواء إلى سواء ، ولم يزل غارسها وهو الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم يتعاهدها بالعناية حتى أزهرت في حياته ، ثم أثمرت بعد وفاته "[1] .

نشير إلى أن هذا القول يستند إلى مرجعية شيعية تقوم على مبدأ أن الإمامة قديمة موجودة قبل ولادة علي رضي الله عنه مرتبطة بالشريعة الإلهية ، وهذه بعض أفكار الشيعة .

يستند الرأي الثاني إلى اعتبار أن الشيعة هم أولئك الأوائل الذين قالوا بأحقية أهل البيت في الخلافة زمن اختلاف الأنصار والمهاجرين ، والرواية مذكورة في كتب الشيعة ، نذكر منها ما أورده النوبختي فهو يقول : أن الأمة افترقت ثلاث فرق منها الشيعة الذين قالوا بولاية علي رضي الله عنه ، وفرقة الأنصار ، وفرقة أخرى مالت إلى بيعة أبي بكر الصديق ، "...فافترقت الأمة ثلاث فرق ، فرقة

[1] – ابراهيم الموسوي الزنجاني ، عقائد الإمامية الإثني عشرية ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ط2، 1973، ص 273.

منها سميت الشيعة وهم شيعة علي بن أبي طالب عليه السلام ، ومنهم افترقت صنوف الشيعة كلها ..."[1].

يضيف النوبختي كذلك أنه بعد مقتل عثمان بويع علي وهؤلاء سموا الجماعة ، افترقوا حينها ثلاث فرق ، فرقة قالت بولاية علي ، وفرقة اعتزلته وهم في رأيه أسلاف المعتزلة ، وفرقة أخرى خالفت عليا وهم أصحاب الجمل .(للتوسع أنظر النوبختي فرق الشيعة ص35 وما يليها).

أما الافتراق الثالث فكان بعد مقتل علي رضي الله عنه ، و الشيعة هم أولائك الذين كانوا مع علي في جيشه الذين قالوا بولايته منذ البداية ، ثم انظم إليهم أولئك الذين كانوا مع طلحة والزبير وعائشة (أصحاب الجمل) ، إلا فريق منهم الذين سماهم مرجئة ، يقول :" فلما قتل علي عله السلام التقت الفرقة التي كانت معه ، والفرقة التي كانت مع طلحة والزبر وعائشة فرقة واحدة مع معاوية بن أبي سفيان ، إلا القليل منهم..."[2].

يبدو أن اسم الشيعة عند الشيعة ذاتهم يطلق على كل من قال بولاية علي وأحقيته في الإمامة في كل زمان ، ونود هنا أن نشير إلى تأريخ آخر مفصل يضعه البغدادي في كتابه الفرق بين الفرق نلخصه فيما يلي :

يُرجع البغدادي نشأة الشيعة الذين يسميهم الروافض * إلى زمن علي رضي الله عنه ، وذلك مع فرقة السبئية ، ثم افترقوا بعد وفاة علي إلى فرق كثيرة ، وهذا نص قوله :" أما الروافض فإن السبابية منهم أظهروا بدعتهم في زمان علي...، ثم افترقت الرافضة بعد زمان علي – رضي الله عنه – أربعة أصناف : زيدية ، وإمامية ،وكيسانية ، وغلاة "[3].

---

[1] – النوبختي ، فرق الشيعة ، ص31.

[2] – النوبختي ، فرق الشيعة ، ص32.

* مرجع اسم الروافض يعود إلى زمن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه الذي رفض بعض الشيعة لرأيه عندما قال بأن خلافة أبي بكر وعمر خلافة صحيحة بدليل مبايعة علي بن أبي طالب لهما ، وتأويله في ذلك هو أنه لو كان علي أولى بالخلافة فما حكم خلافة أبي بكر وعمر بن الخطاب ، فرأى أنها صحيحة لا يمكن الطعن فيها بدليل مبايعة علي لهما ، إذ أن بعض الشيعة قالوا أن عليا أظهر مبدأ التقية أعلن أمرا وأبطن آخر ، ولذلك يجب أن نقتدي به ، فإن كانت بيعته صدق يجب أن نبايع ، وإن كانت بيعته عن تقية فينبغي أن نتبع ، إلا أن بعض= = = الشيعة رفضوا قول زيد بن علي ،فسموا بذلك روافض . ولا نعلم لماذا يطلق البغدادي اسم الروافض على كل الشيعة إن كانت الرواية صحيحة:(يطلب التحقيق في المسألة)

[3] – البغداي ، الفرق بين الفرق ، ص ص 12.13.

المجلس العلمي

فـــــــرق الشـــــيعة

في زمن علي بن أبي طالب رضي الله عنه

السبئية (السبابية).

سميت كذالك نسبة إلى **عبد الله بن سبأ**

قالوا **بإلهية** علي رضي الله عنه

بعد زمان علي رضي الله عنه

زيدية

هم أتباع **زيد بن علي** بن الحسن بن علي بن أبس طالب ويقولون **بإمامته** فترقت ثلاث فرق:

- الجارودية
- السليمانية
- البترية

الكيسانية

هم أتباع **المختار بن أبي عبيد الثقفي**، كان يقال له كيسان افترقت على العموم فرقتان:

الأولى: تقول أن محمد بن الحنفية حي لم يمت وهم على انتظاره وهو المهدي المنتظر.

الثانية:يقرون بإمامة محمد بن الحنفية في زمانه،وأنه مات،وأن الإمامة بعد موته تنتقل إلى غيره.

الإمامية

هم الذين قالوا **بولاية الأئمة**،لكنه اتفقوا جميعا أنها تكون في علي بن أبي طالب رضي الله عنه أولا ، لكنهم اختلفو بعد ذلك **في عدد الأئمة وترتيبهم** ،افترقت **15فرقة**:

المحمدية-الباقرية- الناوسية-الشُمَيطية العمَّارية-الإسماعيلية-المُباركية- الموسوية-القطعية- الإثني عشرية- الهشامية-الزرارية-اليُونُسية-الشيطانية الكاملية.

الغلاة

قالوا **بإلهية الأئمة وأباحوا** محرمات الشريعة **وأسقطوا** وجوب فرائض الشريعة افترقوا فرقا كل واحدة منها **تكفر** سائرها فرقها :

- البيانية
- الغُيرية
- الجناحية
- المنصورية
- الخطابية
- الحلولية

ملاحظة : تم اعتماد هذا المخطط المبين لافتراق فرق الشيعة من كتاب البغدادي الفرق بين الفرق ،للتوسع أكثر في عقائد كل فرقة وتاريخها وأسماء زعمائها يمكن الرجوع إلى الكتاب المذكور ، كما أن كتب الشيعة تختلف عن هذا التقسيم وتصنف الفرق تصنيفات متعددة ، وكمثال على ذلك أحيلكم إلى كتاب النوبختي في كتابه فرق الشيعة .

إن ما سبق كله هو مقدمات تمهيدية كان الغرض منها الإحاطة بهذه الفرقة من ناحية التعريف والنشأة والافتراق وكذلك الاختلاف ، إذ أن الدراسة المعمقة لهذه الفرقة تتجه بالضرورة نحو مبادئهم الاعتقادية ، وأقوالهم كذلك في الإمامة والإمام والنص وغيرها .

فيما يلي عرض موجز لتلك العقائد من **كتب الشيعة نفسهم** ، أي أنني سأقوم بعرض مبادئهم اعتمادا على ما ورد في نصوص شيوخ الشيعة ، وهو أمر دقيق يدعو إلى الحرص من الانزلاق في أفكارهم ، لأن أهل السنة والجماعة لا يوافقون على أرائهم وتأويلاتهم وينكرون عنهم الكثير من الأحاديث وتفسيراتهم للآيات القرآنية ، وهذا بحث آخر يتطلب المقارنة بين مذهب الشيعة وأهل السنة والجماعة .

نقطة أخرى أود أن أشير إليها وهي أنة عقائد الشيعة التي سنشير إليها فيما يأتي هي ما اتفق عليها كل الشيعة ، أو إن صح التعبير الشيعة الأم ، لأنه من غير الممكن الكلام عن كل فرق الشيعة.

المحاضرة السابعة : الشيعة تابع

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية
المكتبة العلمية
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

مبادئ الشيعة الاعتقادية :

- يتفق الشيعة كلهم على اختلاف فرقهم بالقول **بأحقية علي بن أبي طالب** بالخلافة بالنص الظاهر والتعيين الصادر من الرسول عليه الصلاة والسلام .
- قولهم في **الإمامة أنها أصل من أصول الدين** .
- قولهم **بالباطن** .

وقد استدلوا في ذلك بحجج كثيرة نقلية وأخرى عقلية سنذكر أشهرها فيما يلي :

حجج الشيعة ودلائلهم في معتقداتهم :

أ -الحجج النقلية :

استدلوا بآيات قرآنية وقالوا أنها نزلت في حق علي بن أبي طالب ، وهي نص نقلي صريح من الله تعالى ، واعتمدوا في تأويلهم لإحدى الآيات القرآنية الكريمة التي يسمونها **آية الولاية** بحادثة يقولون أنها حدثت لعلي بن أبي طالب عندما كان في المسجد للصلاة وتصدق بخاتم لمسكين ، فعلى إثر ذلك نزل قوله تعالى في سورة المائدة الأبية 55 :﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ ،إذ يقول الزنجاني :" لقد اتفق المفسرون المحدثون من العامة أنها نزلت في حق (ع) لما تصدق بخاتمه في الصلاة بمحضر الصحابة "[1] ، فهذه الآية حسب تأويل الشيعة ورد فيها تخصيص وحصر في قوله تعالى :((إنما)) ، وأن المقصود بـــ: ((الولي)) في الآية دليل على الأولوية في التصرف ، وهو بذلك مرادف للإمام والخليفة ، وذكر الزنجاني في استدلالهم هذا أمثلة كثيرة تتفق مع قوله استنبطها من أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام وقواعد اللغة ، وكانت هذه واحدة من حججهم النقلية التي استمدوها من القرآن الكريم وقاموا بتأويلها .(للتوسع أنظر الزنجاني ، **عقائد الإمامية الإثنا عشرية** ، ص61 وما يليها)

أشهر حججهم **النقلية** كذلك استدلالهم بخطبة الرسول عليه الصلاة والسلام ، المسماة "**خطبة غدير خم** " ، فقالوا أن الرسول عليه الصلاة والسلام نصب عليا رضي الله عليه إماما في حياته وأمام المسلمين وبحضور بعض الصحابة ، وكان قوله صريحا واضحا لا جدل فيه ، إذ يروون قول الرسول عليه الصلاة والسلام بقولهم : " حيث قال (عليه الصلاة والسلام) : من كنت مولاه فهذا علي مولاه

[1] – الزنجاني ،عقائد الإمامية الإثني عشرية ، ص 85.86.

((قالها ثلاث أو أربع تمرات)) ، اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، وأحب من أحبه ، وأبغض من أبغضه ، وانصر من نصره ، وأخذل من خذله "[1].

هذا ويستدل الشيعة كذلك بحديث مشهور ومتواتر عندهم لا يختف في مضمونه عن ما ورد في خطبة غدير خم ، وإنما غرضهم التدعيم والتأكيد ، ويشيرون في شروحهم حول هذا الحديث أن الله أمر الرسول عليه الصلاة والسلام بتنصيب علي رضي الله عنه في حياته ، ولكنه خاف وتراجع ، فجاء حسب قولهم التهديد من الله برسالة من جبريل ، ونص الحديث " أيها الناس إن الله عز وجل أمرني أن أُنصب لكم إمامكم ، والقائم فيكم بعدي ووصيي وخليفتي ، والذي فرض الله عز وجل على المؤمنين في كتابه طاعته ، فقرب بطاعته طاعتي ، وأمركم بولايته ، وأني راجعت ربي خشية طعن أهل النفاق ، وتكذيبهم ، فأوعدني لأبلغها ، أو لَيعذبني [2].

أما الحجج العقلية فقد استمدها الشيعة من شروط الإمام التي وضعوها هم ، ثم أسقطوها على شخص علي بن أبي طالب فاتفقت أقوالهم مع خُلقه وعلمه وحقيقته كما يقولون ،ومجمل ذلك فيما يلي :

الحجج العقلية على أحقية علي في الإمامة :

- أن الإمام يجب أن يكون معصوما وهذا من أهم شروط الإمام عند الشيعة ، إذ المعصوم هو المتره عن فعل السوء ،والبعيد عن ترك الواجب ، وهو الذي يكون مثالا للناس في العلم والخلق ، والذي يكون قوله حجة للناس ،وقد كان علي رضي الله عنه كذلك بالإجماع ، واستدلوا في ذلك بسيرة حياته وما روي عنه من روايات في الأثر ، وما قاله الرسول عليه الصلاة والسلام عليه .

ولأن المعصوم لا يرتكب معصية ، فان الشيعة تقول أن عليا رضي الله عنه لم يروى عنه أمر كذلك ، عكس سابقيه ممن كانوا من عبدة الأصنام ، يقول الزنجاني :" ...أن شروط الإمام أن لا تسبق منه معصية ، على نحو ما تقدم ، وغير علي قبل الإسلام كانوا يعبدون الأصنام اتفاقا ، فلا يكونون أئمة ، فتعين أن يكون (ع) هو الإمام لقوله تعالى :﴿ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ " [3](سورة البقرة آية 124) .

---

[1] – جعفر مرتضى العامري ، الغدير والمعارضون ، دار السيرة ،إيران ، ط 3 – 1992 ، ص14.

[2] المرجع نفسه ، ص 54.55.

[3] – الزنجاني ، عقائد الامامية الاثني عشرية ، ص61.

المجلس

– قولهم كذلك أن الإمام يجب أن يكون **خير البشرية** بعلمه وعدله ، وأنه يجب كذلك أن يحضا بتعليم مباشر من الرسول عليه الصلاة والسلام ، و أن هذه الشروط قد توفرت في علي رضي الله عنه، لعلو مكانته عند رسول الله وقربه منه وقرابته ، وسيرته ، تقول الشيعة :" فلا يصلح لمنصب الإمامة الكبرى ، إلا من شملته العناية الإلهية ، وتربى في حضن النبوية ، وتعلم في مدرسة الرسالة المحمدية ، فالشخصية التي يراد لها أن تقوم بهذه الوظائف الشاقة تحتاج إلى إعداد وتأهيل وتربية خاصة من قبل النبي صلى الله عليه وسلم ، ليكون الوارث لعلمه ومقامه والحامل للوائه والمؤدي عنه "[1].

وقد وردت باقي حججهم العقلية على هذا السياق نفسه ، فارتبطت بالعصمة والعلم والخلق والإيمان ، وهذه كلها خصال اجتمعت في علي دون غيره فيما يقول الشيعة .

معنى الإمامة عند الشيعة :

الإمامة عند الشيعة **أصل من أصول الدين** ، وهي لا تعني عندهم الخلافة أي* مجرد إدارة شؤون الأمة في أمور دينهم ودنياهم ، بل تتجاوز ذلك إلى كونها أمر إلهي ، فكما أن الله قد اختار النبي وأنزل عليه الوحي وكلفه برسالة ، كذلك نص على إمامة الإمام ، فجعل عِلْم هذا الأخير موروث من عِلْم النبي ، لأنه مُعد من الله لذلك ، ومن أقوالهم ما يروى عن الإمام الرضا قوله :" إن الإمامة زمام الدين ونظام المسلمين ، إن الإمامة أسُّ الإسلام النامي وفرعه السامي ، الإمام البدر المنير والسراج الزاهر والنور الساطع ،...".

إن الإمامة عند الشيعة انطلاقا من الفهم السابق لا تكون **قائمة على النسب فقط** ؛ أي على القرابة الدموية ، وإن كانت هذه الأخيرة عند الشيعة ضرورة ، بل إنها تقوم على **علاقة روحية وارث معنوي** لا مادي ، يرثه الأئمة عن الأنبياء ، ويستشهد الشيعة في ذلك بالنص وما ورد فيه من

---

[1] – مصطفى نصير العاملي ، الشورى والبيعة ودورها في انعقاد الإمامة الكبرى ،المركز الإسلامي للدراسات ،ط 1، 1992 ، ص93.

* الخلافة عند ابن خلدون هي :"حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها ؛ إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة ، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به ...وإذ قد بيَّنا حقيقة هذا المنصب ، أنه نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين ، وسياسة الدنيا به ، سمي خلافة وإمامة ، والقائم به خليفة وإمامًا ...وسماه المتأخرون سلطانًا حين فشا التعدد فيه ، واضطروا بالتباعد وفقدان شروط المنصب إلى عقد البيعة لكل متغلب ، فأما تسميته إمامًا فتشبيهًا بإمام الصلاة في إتباعه والاقتداء به ، ولهذا يقال : الإمامة الكبرى . وأما تسميته خليفة فلكونه يخلف النبي في أمته ، يقال : خليفة بإطلاق ، وخليفة رسول الله . أنظر ابن خلدون ، المقدمة :ص ص 156.157.

قصص الأنبياء ، فيقولون أن هذا الأمر جار ؛ أي موجود معهود بين الأنبياء ، إذ يرث بعض الأنبياء النبوة عن بعضهم البعض ، كانتقالها من إبراهيم إلى إسحاق إلى يعقوب إلى يوسف ، لا لقرابة دموية ؛ بل :"إن كل واحد من الأنبياء عليهم السلام كان في نفسه مؤهلا في صفاته ليكون محلا لهذه الأمانة ، ولهذه المسؤولية فاختاره الله "[1] ، وإن كان هذا الاستدلال يخص الأنبياء دون الأئمة ، فإن الشيعة يرون أن الأئمة كذلك هم مخصوصون بهذه الكرامة الإلهية ، لأنهم كانوا أفضل العباد في علمهم وخُلقهم ونسبهم .

إن الإمامة بهذا المعنى تقتضي ضرورة وجودها بها **يُستكمل الدين وتتم الرسالة المحمدية** ، لذلك أُمِر الرسول عليه الصلاة والسلام من الله بأن يعلن إمامة علي رضي الله عنه ، وإنه إن امتنع عن ذلك فإن الرسالة لن تكتمل ، واستدلوا في ذلك بآيات من القرآن الكريم منها قوله تعالى:﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ .(سورة المائدة الآية 67)، إذ يعتقد الشيعة :"أن عدم إبلاغ هذا الأمر (أي تنصيب علي رضي الله عنه إماما)، هو بمثابة عدم إبلاغ أصل الدين ، وأساسه الرسالة ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ ، الأمر الذي يعني العودة إلى نقطة الصفر والشروع منها "[2].

يتضمن هذا القول الأخير أن كل ما جاء به النبي يكون بدون معنى ما لم يَتْبع عمل النبي عمل الإمام ، ويتضمن كذلك إشارات تعتقد بها الشيعة كقولهم أن الإمام في نفس مقام النبي .

يجتهد الشيعة كثيرا في القول أن **الإمام في نفس مقام النبي** ، وهم لا يعلنون تفضيل الإمام بشكل صريح عن النبي ، أما في كونهما في مقام واحد فهي تقول ذلك في غير موضع من كتبها ، منها ما يذكره النوبختي أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال :" لتنتهن أو لأبعثن إليكم رجلا كنفسي"[3]، وذلك انطلاقا من اعتبارهم أن الذي يخلف النبي لابد أن يكون مثله ، فهي لا تصلح لمن هو أدنى من ذلك ، وقد أشرنا إلى هذه المسألة في الحجج العقلية أعلاه.

الأئمة **ورثة الأنبياء** عقيدة أخرى من عقائد الشيعة يعتبرون من خلالها أنه يوجد إرث روحي وهو ليس الوحي ، بل علم لدني يرثه الأئمة عن الأنبياء ، يتمكن من خلاله الإمام من معرفة باطن الشريعة ويدرك حقيقة وأسرار العقيدة ، ومن ثمة يُكمل دور النبي في تبليغ ما تبقى من الرسالة .

إن هذا المعتقد أفضى بالشيعة إلى الكلام عن علم الإمام الذي نجده عندهم مقسما إلى قسمين :

---

[1] – مصطفى نصير العاملي ، الشورى والبيعة ودورها في انعقاد الإمامة الكبرى ، ص51.

[2] – جعفر مرتضى العاملي ، دار السيرة . إيران ، ط3 ،1992 ، ص 81.

[3] – النوبختي ، الفرق بين الفرق ، ص 17

أما القسم الأول : فهو " وقوف الإمام سلام الله عليه بإذن الله تعالى على كل حقائق عالم الوجود ، وفي جميع شرائطها ، أعم من تلك التي هي في متناول الحس وخارج الحس ، كذلك الموجودات السماوية والحوادث الماضية والوقائع الآتية "[1] .

إن هذا القول يجعل الإمام عندهم عالما بكل العلوم وعللها ملما بها مدركا لحقائقها ، والأكثر من ذلك أن هذه الكرامة الربانية تطلعه على علوم الغيب وأسرارها ، وأن ذلك لا يتطلب منه التوجه بل هي منحة إلهية ، والشيعة يقولون في هذا أن ما هو معلوم أن الغيب لا يعلمه إلا الله ، ولكن أجاز الله هذا العلم للأنبياء ، وهؤلاء يورثونه للأئمة ، مستدلين في ذلك بقوله تعالى : ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ، إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ﴾ .

يفسر الطبطبائي هذه الآية بأن فيها استثناء من شأنه أن يعلم الأنبياء علم الغيب يقول :" ولكن يمكن للأنبياء المختارون أن يعرفوه – أي الغيب – بتعليم من الله ويمكن أيضا أن يعرفه مختارون آخرون بتعليم الأنبياء لهم "[2] .

أما القسم الثاني فهو :" عن طريق العقل فهناك براهين بموجبها الإمام عليه السلام حسب مقامه النوراني أكمل إنسان ، ومظهر تام للأسماء والصفات الإلهية ، وعالم بالفعل بجميع الوقائع الشخصية ، وبحسب عنصره أينما توجه تنكشف له الحقائق "[3] .

يمكن القول في الأخير أن التشيع كان في البداية مبايعة لعلي بن ابن أبي طالب رضي الله عنه ، اعتقادا في خلافته ، ما يعني أنه كان توجها سياسيا خالصا ، لكن حدثت تطورات داخل المسلمين أسفرت عن افتراقهم إلى فرق كثيرة ، فأصبح التشيع قضية دينية ، وتحولت الدوافع الشيعية في الخلافة إلى عقائد دينية أصولية ، فتوجهوا بفكرهم نحو الكلام عن الإمامة وجعلها أصلا من أصول الدين ، وإلى النص وضرورة تأويله ، والقول بالباطن في مقابل الظاهر ، وغيرها من المعتقدات التي ميزت الشيعة عن أي فرقة أخرى .

يمكن القول كذلك أن الشيعة هي من الفرق التي لا يمكن الإحاطة بعقائدهم ، لشدة افتراقهم واختلافهم كذلك ، وأيضا لغموض الكثير من استدلالاتهم في تبرير تلك العقائد ، هذا ويختلف الشيعة عن أهل السنة والجماعة في أغلب المسائل ما يجعلهما متعارضان ومتصادمان .

---

[1] – الطبطبائي محمد حسين ، علمُ الإمام ونهضته .سيد الشهداء ، دار المحجة البيضاء بيروت ، ط 1.2010،ص ص53.53.

[2] – نفسه ،ص ص 54.55.

[3] – نفسه ،ص 55.

إن هذا القول لا يجب أن يفهم على أنه هجوم على الشيعة ، بل بالعكس كان لهذه الفرقة دور في جعل الحركة الإسلامية متوازنة ، وكان لهم دور في علم الكلام وتطوره ، ولهم في ذلك تصنيفات كثيرة .

أما في كونهم متكلمين فهذا قول صحيح ، وهم لا يقلون أهمية عن باقي الفرق الكلامية الأخرى سواء أجادوا أو أخفقوا ، فلهم مواقف مشهورة في الصفات وكلام الله وعلمه ، في حدوث العالم وقدمه ، وغيرها من المسائل الكلامية التي سنتطرق إليها في المحاضرات اللاحقة بعد إتمام الكلام عن تعريف الفرق الموالية للشيعة على رأسها المعتزلة والأشاعرة .

ملاحظة : اعتمدت في الكلام عن معتقدات الشيعة على نصوص الشيعة ذاتهم ، لغرض معرفة المذهب من أهله ، لذلك أنبه إلى أنه يوجد اختلاف شديد وتعارض كبير في الأفكار وتأويل الآيات ووجود بعض الأحاديث من عدمها بينهم وبين أهل السنة والجماعة .

خطبة غدير خم :

"...إنّ كلمة (حديث الغدير) تتضمّن إشارة إلى حادثة تاريخيّة وقعت في السّنة الأخيرة من حياة الرّسول الأكرم (صلّى الله عليه وآله وسلّم) . وبالذّات في الأشهر الأخيرة منها .

حيث إنّه صلّى الله عليه وآله وسلّم قد حجّ حجّته المعروفة بـــ ((حجّة الوداع)) فلمّا قضى مناسكه ، انصرف راجعا إلى المدينة ومعه جموع غفيرة تعدّ بعشرات الألوف من المسلمين ، فلمّا بلغ موضعا يقال له :

" غدير خمّ "

في منطقة الجحفة ، التي هي بمثابة مفترق طرق ، تتشعّب منها طرق المصريّين والمدنيّين والعراقيّين .

نزل جبرئيل عليه في ذلك الموضع ، في يوم الخميس في الثّامن عشر من ذي الحجّة لقوله تعالى :

(يا أيّها الرّسول بلّغ ما أنزل إليك من ربّك) .

حيث أمره الله سبحانه أن يقيم عليّا إماما للأمّة ، ويبلّغهم أمر الله سبحانه فيه .

فما كان من الرّسول (صلّى الله عليه وآله وسلّم) إلّا أن أمر بردّ من تقدّم من النّاس ، وحبس من تأخّر منهم . ثمّ صلّى بهم الظّهر ، وبعدها قام بهم خطيباً على أقتاب الإبل وذلك في حرّ الهاجرة . وأعلن ، وهو أخذ بضبع عليّ (عليه السّلام) : أنّ عليّا أمير المؤمنين ، ووليهم ، كولاية رسول الله (

صلّى الله عليه وأله وسلّم) لهم . حيث قال : من كنت مولاه فعلي مولاه ((قالها ثلاث أو أربع مرّات)) اللّهمّ والِ من ولّاه ، وعادِ من عاداه ، وأحبّ من أحبّه ،﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ، إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ﴾ وأبغض من أبغضه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله .(أنظر ص 13.14)

فترلت الآية الكريمة :

((الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا)) .(سورة المائدة الآية :3)

ثمّ طفق القوم من الصّحابة يهنّئون أمير المؤمنين (عليه السّلام) ، وفي مقدّمتهم الشّيخان : أبو بكر وعمر وغيرهما من المعروفين من صحابة رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم) .

المجلس العلمي

المحاضرة الثامنة : المعتزلة .

لم ينتهي الخلاف بين المسلمين بالكلام عن المسائل السياسية وما ترتب عنها من جدل حول الخلافة وشروط الإمام وتعيينه وهل الخلافة تنصب سمعا أم عقلا ...وغيرها ، بل تجاوز كل ذلك إلى جوانب أعمق ، ارتبطت بالقضاء والقدر وذات الله وكلامه والكفر والإيمان ومرتكب الكبائر ، فاشتد الجدل وظهر المدافعون عن القرآن الكريم والذات الإلهية ردا على الشبهات و البدع التي انتشرت في بلاد المسلمين لاختلاف الديانات والأفكار والاعتقادات ، ولم يهدأ الصراع الكلامي بل تعدد واحتدم بين المتكلمين ، وأصحاب المذاهب الفقهية كأهل السنة والجماعة والمحدثين خاصة الحنابلة.

أما المتكلمين فمنهم الشيعة الذين كان لهم دور كبير في إثارة الكثير من المسائل الكلامية وقد سبقهم في ذلك أصحاب القول بالجبر كالجبرية والجهمية ، وأصحاب القول بالقدر كالقدرية ، وغيرها من فرق المشبهة والمجسمة والخوارج وقولهم في الكفر ومرتكب الكبائر ، ليتوج كل هذا الجدل في مرحلة بلوغه الذروة بفرقة كلامية كانت مركز الجدل في علم الكلام ، وهي المعتزلة .

فمن هم المعتزلة ؟ لماذا سميت كذلك ؟ كيف ومتى نشأت هذه الفرقة ؟ ما هي المبادئ والأصول الاعتقادية التي وضعتها المعتزلة ؟ ما مدى مساهمتها في علم الكلام ؟ وما هي الزلات والثغرات التي وقعت فيها هذه الفرقة ؟.

1/التعريف بالمعتزلة : كما سميت الخوارج خوارجا لخروجهم عن علي رضي الله عنهم ، وسميت الشيعة شيعة لموالاتهم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ، سميت المعتزلة كذلك معتزلة لاعتزال أصحابها مذهب غيرهم ، **فالمعتزلة من الاعتزال** ، أي **المفارقة والخروج عن المذهب أو الفكرة** ، والمشهور أن واصل بن عطاء (80ه/131ه) **اعتزل مذهب أستاذه الحسن البصري**(ت 110 هـ) **في القول في مرتكب الكبيرة** ، أما الروايات الأخرى فهي متعددة وضعيفة لأن أغلبها يرجع أصول المعتزلة كلهم إلى الشيعة .

أشهر الروايات حول نشأة المعتزلة* :

* يمكن الرجوع في هذه النقطة كتاب التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية (دراسات لكبار المستشرقين) ألف بينها وترجمها عبد الرحمان بدوي ، مكتبة النهضة المصرية د ط/ت .أنظر :ص173 بحوث حول المعتزلة لكَرْلو الفونسوَلينو.

1/الرواية الأولى: ما يذكره "**الشهرستاني**" (ت 548هـ) في كتابه "**الملل والنحل**" إذ يقول: دخل واحد على ((الحسن البصريّ)) فقال : يا إمام الدّين قد ظهر في زماننا جماعة **يكفرون أصحاب الكبائر** ، **والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملّة** ؛ وهم ((وعيدية الخوارج)) ، **وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر** ، **والكبيرة عندهم لا تضرّ مع الإيمان** ، بل العمل على مذهبهم ليس ركنا من الإيمان ، ولا يضرّ مع الإيمان معصية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة ؛ وهم ((مرجئة الأمّة)) ، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقادا ؟ فتكفر ((الحسن)) في ذلك ، وقبل أن يجيب قال ((واصل بن عطاء)) : أنا لا أقول : **إنّ صاحب الكبيرة مؤمن مطلقا ، ولا كافر مطلقا ؛ بل هو في منزلة من المنزلتين** : لا مؤمن ، ولا كافر؛ ثمّ قام واعتزل إلى أسطوانة من أسطوانات المسجد يقرّر ما أجاب به على جماعة من أصحاب ((الحسن)) ؛ : فقال ((الحسن)) : اعتزل عنّا ((واصل)) ؛ فسمّي هو وأصحابه : ((**معتزلة**)) "[1].

إن هذه الرواية التي يذكرها "الشهرستاني" تجمع في مضمونها الكثير من الجوانب المحيطة بفرقة المعتزلة إضافة إلى النشأة والتسمية ، ذلك أنها ؛ أي الرواية تلم بطبيعة الجدل الذي كان سائدا بين المسلمين حول مرتكب الكبيرة في القول بأنه كافر أو مؤمن ، فبينما تقول الخوارج أنه كافر ، تأتي المرجئة كرد فعل عليها وتقول بتأخير العمل عن الإيمان ، وأن ارتكاب الكبيرة لا يؤثر على إيمان العبد إذا كان سابقا على الفعل معقودا بالقلب .

فظهر واصل بن عطاء بموقفه الوسط بين الموقفين السابقين ، فجعل **مرتكب الكبيرة في مرتبة وسطى بين الإيمان والكفر** ، وكانت هذه من بين المسائل التي دافعت عنها المعتزلة بل جعلتها **أصل من أصولها الخمسة.**

2/ الرواية الثانية : وهي التي يذكرها **النوبختي** (ولد في القرن الثالث للهجرة) في كتابه فرق الشيعة حيث يرجع نشأة فرقة المعتزلة إلى زمن مقتل عثمان بن عفان عندما بويع علي رضي الله عنهما، فسموا الجماعة ، وهؤلاء افترقوا ثلاث فرق ، **واحدة منها ولت عليا رضي الله عنه واعتزلته بعد ذلك وهم أول المعتزلة** حسب النوبختي منهم نشأ كل المعتزلة ، يقول :" وفرقة اعتزلت مع سعد

[1] – الشهرستاني ، الملل والنحل ، ص42.

بن مالك وهو سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر بن الخطاب ومحمد بن مسلمة الأنصاري وأسامة بن زيد بن حارثة الكلبي...فإن هؤلاء اعتزلوا على علي عليه السلام وامتنعوا عن محاربته والمحاربة معه بعد دخولهم في بيعته والرضا به فسموا المعتزلة وصاروا أسلاف المعتزلة إلى آخر الأبد "[1].

يتضمن قول النوبختي هذا خلفية فكرية يعتقد بها بعض الشيعة أود أن أشير إليها هنا ، وهي أنه توجد **بعض المسائل** التي اتفق فيها كل من الشيعة والمعتزلة (سنشير إليها لاحقا) ، كما أنه يقال أن واصل بن عطاء **امتنع عن تكفير أحد الفريقين** في معركة الجمل ، بل اعتقد أن أحد الفريقين فاسق ، وبذلك خالف الخوارج الذين قالوا بتكفير أصحاب الجمل وتكفير علي عندما قبل التحكيم ، وخالف المعتزلة كذلك أهل السنة والجماعة الذين قالوا أن كلا الفريقين لم يخرجوا عن الإسلام ، وكان علي رضي الله عنه على حق في قتالهم . أما أصحاب الجمل ليسوا كفرة ولا فسقة بل هم عصاة ، :"أما واصل فقد خرج عن قول الفريقين وزعم :أن فرقة من الفريقين فسقة لا بأعيانهم وأنه لا يعرف الفسقة منهما... " [2] .

. كما يرى الشيعة كذلك أن واصل بن عطاء **تتلمذ على يد أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه** ، ومنه **استقى مبادئ المذهب الشيعي** ، فـــ"المعتزلة أنفسهم يصلون بآرائهم إلى الإمام علي بن أبي طالب عبر سلسلة من آل بيته الكرام : فيقولون إن واصل بن عطاء أخذ عن أبي هاشم عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب وعبد الله بن محمد أخذ عن أبيه (محمد بن الحنفية) ، ومحمد بن الحنفية أخذ عن أبيه علي رضي الله عنه "[3]، ومنه اعتقد بعض الشيعة أن معتزلة واصل بن عطاء هم أسلاف الشيعة الأوائل.

وهناك **رأي آخر** يرجع المعتزلة إلى **القدرية** وأنهم أسلاف كل القائلين بالقدر :"وقوم من القدرية يلقبون المعتزلة ، زعموا أنهم اعتزلوا فئتي الضلالة عندهم يعنون أهل السنة والجماعة والخوارج "[4].

---

[1] – النوبختي ، فرق الشيعة ، ص 5.

[2] – البغدادي ، الفرق بين الفرق ، ص 61.

[3] – محمد سليم العوا ، المدارس الفكرية الإسلامية من الخوارج إلى الإخوان المسلمين ، ص 196.

[4] – التراث الإسلامي في الحضارة الإسلامية ،دراسات لكبار المستشرقين ، ألف بينها وترجمها عبد الرحمن بدوي ، مكتبة النهضة المصرية ، دون ط/ت ،ص184

أشهر أسماء المعتزلة: يُطلق المعتزلة على أنسهم أسماء كثيرة ارتبطت بشكل أساسي بأصولهم فسموا أنفسهم **بالعدلية** وأهل **العدل والتوحيد** ويطلق عليهم كذلك **القدرية** ، و"يسمون أصحاب العدل والتوحيد ويلقبون بالقدرية والعدلية وهم جعلوا لفظ القدرية مشتركا وقالوا: لفظ القدرية يطلق على من يقول بالقدر خيره وشره من الله تعالى احترازا من وصمة اللقب "[1] .

هذا ويُطلق على المعتزلة كذلك اسم **الجهمية** ، وهي فرقة "جهم بن صفوان" الذي ظهر قبل المعتزلة بزمن غير بعيد ، ويفسر "القاسمي الدمشقي" في كتابه "تاريخ الجهمية والمعتزلة" ،ذلك بقوله أنهم سُموا كذلك **لاتفاقهم في بعض المبادئ** خاصة في مسألة الصفات وخلق القرآن ، واستدل في ذلك بكتاب **"الرد على الجهمية"** للإمام **أحمد بن حنبل** الذي شمل ردا على مبادئ المعتزلة .وكذلك برد **الإمام البخاري** على الجهمية قاصدا المعتزلة ، ويخلص القاسمي الدمشقي إلى القول في الأخير:" وحاصل دفع الإشكال أن تلقيبهم بالجهمية إنما كان لما وجد من مُوافقتهم للجهمية في تلك المسائل مع مراعاة سبقهم فيها على المعتزلة وتمهيدهم السبيل للتوسع فيها "[2].

فرق المعتزلة :

ظهرت المعتزلة في البصرة في النصف الأول من القرن الثاني للهجرة ، ثم امتدت إلى بغداد وهي كغيرها افترقت إلى فرق كثيرة وكان لها شيوخ كثر ، لم يختلفوا في الأصول ، وإنما اختلافهم كان في الفروع ، وهذه فرقها كما يصنفها **البغدادي(توفي 429)** في كتابه **الفرق بين الفرق** يقول:إن " المعتزلة افترقت فيما بينها عشرين فرقة كلّ فرقة منها تكفّر سائرها وهنّ : الواصليّة ، والعمريّة ، والهُذَيليّة ، والنّظّاميّة ، والأسواريّة ، والمعمَّريّة ، والإسكافيّة ، والجعفريّة ، والبشْريّة ، والمردارية ، والهشاميّة ، والثُّماميّة ، والجاحظيّة ، والحايطيّة ، والحماريّة ، والخياطيّة ، وأصحاب صالح قبّة ، والمويسيّة ، والشّحاميّة ، والكعبيّة ، والجبائيّة ، والبهشميّة – المنسوبة إلى أبي هاشم بن الجبائيّ – فهذه اثنتان وعشرون فرقة ، فرقتان منها من جملة فرق الغلاة في الكفر ، وهما : الحايطيّة ، والحماريّة "[3].

---

[1] – الشهرستاني ، الملل والنحل ، ص 39.

[2] – جمال الدين القاسمي الدمشقي، تاريخ الجهمية والمعتزلة ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط1/1979ص60.

[3] – البغدادي ، الفرق بين الفرق ،ص57.

المحاضرة التاسعة : المعتزلة تابع .

مبادئ المعتزلة الإعتقادية :

لكل فرقة من الفرق الكلامية التي سبق لنا دراستها أصول اشتركت فيها واتفقت حولها جميع الفرق المفترقة من الفرقة الواحدة ، وقد بينا ذلك مع الخوارج والشيعة ، والأمر نفسه بالنسبة للمعتزلة التي وضعت أصولا مشهورة وألفت فيها كتبا كثيرة ، يجملها "الشهرستاني" فيما يلي : "والذي يعمُّ طائفة المعتزلة من الاعتقاد : **القول** بأنّ الله تعالى قديم ، و ((القدم)) أخصّ وصف ذاته ونفوا الصّفات القديمة أصلا ؛ فقالوا : هو عالم بذاته ، قادر بذاته ، حيّ بذاته ؛ لا بعلم وقدرة وحياة : هي صفات قديمة ، ومعان قائمة به ؛ لأنّه لو شاركته الصّفات في القدم الذي هو أخصّ الوصف ؛ لشاركته في الإلهيّة . واتّفقوا على أنّ كلامه محدث مخلوق في محل ، وهو حرف وصوت كتب أمثاله في المصاحف حكايات عنه ؛ فإنّ ما وجد في المحلّ عرض قد فني في الحال.

واتّفقوا على أنّ الإرادة ، والسّمع ، والبصر : ليست معاني قائمة بذاته ؛ لكن اختلفوا في وجوه وجودها ، ومحامل معانيها : كما سيأتي . واتّفقوا على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار ، ونفي التّشبيه عنه من كلّ وجه : جهة ، مكانا ، وصورة ، وجسما ، وتحيّزا ، وانتقالا وزوالا وتغيّرا ؛ وأوجبوا تأويل الآيات المتشابهة فيها وسمّوا هذا النّمط : ((**توحيدا**)) .

واتّفقوا على أنّ العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرّها ، مستحق على ما يفعله ثوابا وعقابا في الدّار الآخرة . والرّب تعالى منزله أن يضاف إليه شرّ وظلم ، وفعل هو كفر ومعصية ؛ لأنّه لو خلق الظّلم لكان ظالما ، كما لو خلق العدل كان عادلا . واتّفقوا على أنّ الله تعالى لا يفعل إلّا الصّلاح والخير ، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد . وأمّا ((الأصلح)) و ((اللّطف)) ففي وجوبه خلاف عندهم . وسمّوا هذا النّمط **عدلا** .

واتّفقوا على أنّ المؤمن إذا خرج من الدّنيا على طاعة وتوبة : استحقّ الثّواب والعوض ؛ والتفضّل معنى آخر وراء الثّواب . وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها : استحقّ الخلود في النّار ؛ لكن يكون عقابه أخفّ من عقاب الكفّار . وسمّوا هذا النّمط : ((**وعدا ووعيدا**)) .

واتّفقوا على أنّ أصول المعرفة ، وشكر النّعمة : واجبة قبل ورود السّمع ، والحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل ، واعتناق الحسن واجتناب القبيح واجب كذلك . وورود التّكاليف ألطاف للباري تعالى ، أرسلها إلى العباد بتوسّط الأنبياء عليهم السّلام : امتحانا ، واختبارا ؛﴾

لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ [الأنفال : 42] . واختلفوا في الإمامة ، والقول فيها ، نصّا واختيارا . "[1].

لقد عمدت إلى إدراج قول الشهرستاني كله رغم طوله لأنه يجمل عقائد كل المعتزلة بشكل دقيق ، أما تفصيل ذلك فهو ما سنحاول عرضه فيما يلي من خلال الكلام عن أصول المعتزلة .

أصول المعتزلة :

أصول المعتزلة **خمسة** وهي **التوحيد والعدل والوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر** ، وسيكون طريقنا في عرض هذه الأصول **نصوص المعتزلة** لفهم المذهب عند أصحابه ،إذ سنعتمد بالتحديد على كتابين مشهورين في أصول المعتزلة ، وهما **للقاضي عبد الجبار (توفي:415)** ، أما الأول فعنوانه **شرح الأصول الخمسة** ، والثاني كتاب **المختصر في أصول الدين** ، هذا إضافة إلى نصوص مهمة **للشهرستاني والبغدادي وأبو الحسن الأشعري** وغيرهم ، أما الأصل الأول فملخصه فيما يلي :

. الأصل الأول : التوحيد

بداية تقول المعتزلة أن **مخالفة أصل التوحيد يعد كفرا** وخروجا عن الدين ،"إذ من خالف التوحيد **ونفى** عن الله تعالى ما يجب إثباته ، **وأثبت** ما يجب نفيه عنه فإنه يكون **كافرا** "[2]

وفي الإثبات والنفي الواردين في القول يتجلى مضمون مبدأ التوحيد عند المعتزلة الذين هموا إلى إثبات **أن الله واحد لا شريك له** من **زاويتين** ، **أما الأولى فهي النظر في ماهية الله** ، **و الثانية في صفاته تعالى** ، و هاتين الزاويتين مرتبطتين ببعضهما البعض إذ كل واحدة منهما هي مقدمة للأخرى .

يجب أن نلفت الانتباه هنا إلى أن القول بأن المعتزلة عملوا على إثبات أن الله واحد ليس كمثله شيء ، لا يعني أنهم شكوا في وحدانية الله بل كانوا على يقين من ذلك ، وجاء هذا الأصل ردا على أصحاب البدع والشبهات من القائلين بالثنائية والحلول والتجسيم كذلك.

يقول "القاضي عبد الجبار" (توفي 415هـ) في تعريفه لأصل التوحيد ما يلي :" الأصل فيه أن التوحيد في أصل اللغة عبارة عما به يصير الشيء واحدا ...فأما في اصطلاح المتكلمين فهو

---

[1] – الشهرستاني ، الملل والنحل ، ص ص:39-40.

[2] – القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، تعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم ، تحقيق وتقديم عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهبة القاهرة ،ط 3، سنة 1996، ص135.

المجلس العلمي

العلم بأن الله تعالى واحد لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفيا وإثباتا على الحد الذي يستحقه والإقرار به ، ولابد من اعتبار هذين الشرطين : العلم والإقرار جميعا لأنه لو علم و لم يُقر أو أقر و لم يعلم لم يكن موحدا "[1] .

إن الله تعالى واحد في ذاته ، **وصفاتُه عين ذاته لا زائدة علية** ، وهي خاصة به لا يشاركه فيها غيره ، ومن ثمة **تنفي** المعتزلة عن الذات الإلهية **كل صفة تقتضي تشبيهه بغيره** ، لأن **إثبات** أي صفة له يجعله **عرضا حادثا يقع عليه ما يقع على الأجسام الأخرى** ، وربما نستشهد هنا بما يذكره "**أبو الحسن الأشعري**" (توفي 324هـ) في كتابه **مقالات الإسلاميين** ، يقول :" أجمعت المعتزلة أنّ الله واحد ليس كمثله شيء وهو السّميع البصير ، وليس بجسم ، ولا شبح ، ولا جثة ، ولا صورة ، ولا لحم ، ولا دم ، ولا شخص ولا جوهر ولا عرض ، ولا بذي لون ولا طعم ولا رائحة ولا مجسّة ، ولا بذي حرارة ولا رطوبة ولا يبوسة ، ولا طول ولا عرض ولا عمق ، ولا اجتماع ولا افتراق ، ولا يتحرّك ولا يسكن ، ولا يتبعّض ، وليس بذي أبعاض وأجزاء ، وجوارح وأعضاء ، وليس بذي جهات ، ولا بذي يمين وشمال وأمام وخلف وفوق وتحت ، ولا يحيط به مكان ، ولا يجري عليه زمان . ولا تجوز عليه المماسّة ولا العزلة ولا الحلول في الأماكن . ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدّالّة على حدوثهم ..."[2].

ومنه الصفة عند المعتزلة **ليست شيئا غير الذات** ، أو بالأحرى هي **عين الذات** لأنها لو كانت غير الذات لحصل لدينا **قديمان** ، أو **تعدد القدماء** أي الذات الإلهية والصفات ، وفي ذلك **شرك** .

وبالمقابل **لا يمكن أن تكون الصفة حادثة** في الذات ،أي قائمة بها ،حصلت فيها في الزمان ، لأن هذا ينفي عن الذات العلم و القدرة مثلا قبل حدوث الصفة فيه فيكون جاهلا وأصبح عالما ، ويكون عاجزا وأصبح قادرا ، لذلك فالصفة هي عين الذات .

إن الكلام عن التوحيد عند المعتزلة ساقهم إلى مسائل كلامية كبرى كقولهم في **رؤية الله تعالى** وكلامه ، أما رؤية الله بالأبصار فهي **مستحيلة** عند هذه الفرقة ، أي أن كل ادعاء بإمكانية رؤيته يجعل منه جسما أو موجودا في جسم ما ، فالذي يرى بالعين البشرية هو الجسم الذي له حدود

---

[1] المصدر نفسه ، ص 128.

[2] – أبو الحسن الأشعري ، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، الجزء الأول ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، دون طبعة ، سنة 1990، ص 235.

(عرض – طول – ارتفاع...) ، فإذا كان الله يرى بالعين فهو إذا جسم متحيز ، وهذا لا يجوز على الله تعالى ، إذا الله لا يمكن رؤيته فهو لا يحده مكان بل هو خالق المكان، فلا يمكن أن يكون جزءا من مصنوعه (أي جزءا مما خلقه).

لزم كذلك عن قولهم في التوحيد ونفي الصفات ؛ **القول بأن كلام الله مخلوق وليس قديم** ، فالله قديم أزلي ليست له بداية ، إذ **القدم هو أخص صفة يتصف بها الله** ، ومنه **لا يوجد مع الله قديم** ، أي لا يشاركه في صفة القدم شيء ، إذ **كل شيء جاء بعد الله وهو حادث مخلوق ، ومنه القرآن شيء فهو إذا مخلوق محدث غير قديم** ، واستدلوا في ذلك بقولهم أن القرآن مكون من مجموعة من الصور والآيات التي تتضمن مجموعة من **الكلمات والحروف** التي **تسمع وتقرأ ، وهذه صفات الأشياء الحادثة الفانية** ، يقول الشهرستاني مبينا موقفهم :"واتفقوا على أن كلامه محدث مخلوق في محل ، وهو حرف وصوت كتب أمثاله في المصاحف حكايات عنه ، فإن ما وجد في المحل عرض قد فني في الحال "[1].

الأصل الثاني : العدل

العدل رأس العقائد بعد التوحيد ، والمعتزلة هنا لا يتكلمون عن العدالة وتطبيق العدل بين البشر ؛أي العدل عندهم **ليس مسألة بشرية بل هو مسألة إلهية خالصة** .

إن القصد هنا هو **العدل الإلهي** ، وهذا تعريفهم على نحو ما يذكره القاضي عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة ن يقول :"اعلم أن العدل مصدر عدل يعدل عدلا ، كما أن الضرب مصدر ضرب يضرب ضربا ، والشتم مصدر شتم ، يشتم شتما ...وأما في الاصطلاح ، فإذا قيل إنه تعالى عدل فالمراد به أن **أفعاله كلها حسنة** ، وأنه **لا يفعل القبيح ولا يخل بما هو واجب عليه** "[2]

إن خوض المعتزلة في أصل العدل **لا ينبع من شكّهم في عدل الله تعالى** ، بل الغرض هو **نفي الظلم والجور عنه** ، وفي ذلك رد على الشبهات والفرق التي أثارت مسألة القضاء والقدر والحرية البشرية .

[1] – الشهرستاني ، الملل والنحل ، ص39.

[2] – القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ،ص 132.

المجلس العلمي

فإذا كان الله تعالى قد قدر علينا أفعالنا فلماذا يعاقبنا ؟ وإذا عاقبنا فإنه بذلك يكون ظالما ؟، هذه هي المسألة التي حاولت المعتزلة أن تجيب عنها من خلال أصل العدل .

لا شك أن القول بأن أفعال البشر مقدرة عليهم من الله هو قول للجهمية التي نفت عن البشر القدرة والاستطاعة ، وهو الرأي الذي أثار القول في العدل الإلهي ، وهذا في مقابل فرقة أخرى نفت تقدير الأفعال من الله ، وقالت أنّ الإنسان هو الذي يخلق أفعاله ، لأنّه يملك الحرّيّة والإرادة ومن ثمّة هو مكلّف يستحقّ العقاب والثّواب ، واستدلّت كلّ من الجهميّة والجبرية بمجموعة من آيات القرآن الكريم منها ما يشير إلى أنّ كلّ شيء مقدّر على الإنسان كقوله تعالى:﴿قُل لّن يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ﴾ :[سورة التّوبة الآية 51] ، وقوله تعالى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ : [سورة القمر الآية 49] ، و منها ما يشير إلى حرّيّة الإنسان ومسؤوليّة في قوله تعالى : ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ ۖ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ ﴾ : [سورة الكهف الآية 29] وقوله تعالى : ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ : [سورة فصّلت آية 46].

فكان ردّ المعتزلة على هذه الاعتقادات بأصل العدل ، فاعتقدوا أنّ **من لم يقرّ به فهو كافر** ، لقول القاضي عبد الجبّار في شرح الأصول الخمسة : " وأمّا من خالف في العدل وأضاف إلى الله تعالى القبائح كلّها من الظّلم والكذب ، وإظهار المعجزات على الكذّابين وتعذيب أطفال المشركين بذنوب آبائهم والإخلال بالواجب ، فإنّه يكفر أيضا "[1] .

قبل الخوض تفصيلا في هذا الأصل الثّاني نشير إلى أنّ **استدلال المعتزلة كان عقليّا** إذ برهنت على هذا الأصل من خلال مجموعة من القضايا المترتبة عن منطق العقل ، وكان طريقها في ذلك **أفعال البشر والثواب والعقاب** ، ومن ثمّة **نفي الظلم والجور** عن الله لأنه **عدل** ، ثم القول بأن فعله يصدر على نحو **الصواب والمصلحة** ؛ فالله **حكيم** وما يصدر عنه هو على وجه الصواب والمصلحة .

إن المعتزلة ترى **أن أفعال البشر مخلوقة منهم وليست من الله** ، ومن ثمة فالإنسان مسؤول عن أفعاله لأنه مكلف عاقل وحر ، وبذلك فهو يستحق العقاب والثواب ، وهذا المنح الذي

[1] – المصدر نفسه ، ص135.

المجلس العلمي * جامعة أبي بكر بلقايد * العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية

يمنحه الله للعبد في العقل والحرية هو دليل على العدل الإلهي ، لأنه من غير المعقول أن يُقدر الله على العبد أفعاله ، ثم عاقبه عليها . فيكون بذلك ظالما .

كما أن **الشر عند المعتزلة هو من البشر وليس من الله** ، "فالرب منـــزه عن أن يضاف إليه شر وظلم"[1] ، لأن الله منـــزه عن ذلك ولا يفعل إلا الخير ، فلو خلق الشر لكان ظالما ومن ثمة لزم عن قولهم أن الله تعالى كل فعل منه هو خير وفيه صلاح للعباد ، حتى ما يصيب البشر من مرض وفقر وغيرها ، هو صلاح وخير للعباد ، وذلك لأنه حكيم وحكمته تستوجب عليه رعاية مصالح البشر .

وهذا واحد من **استدلالاتهم** : " فإن قيل **كيف يصح قولكم أن أفعاله كلها حسنة مع أنه هو الفاعل لهذه الصور القبيحة المنكرة** ؟ والأصل في الجواب عنه ، أنه لا تعني أنه يحسن من جهة المرأى والمنظر حتى لا يستحيله كل واحد ، وإنما نريد أنه يحسن من جهة الحكمة ، وهذه الصور كلها حسنة من جهة الحكمة . ولا يمتنع أن يكون الفعل حسنا من جهة المرأى والمنظر ، قبيحا من جهة الحكمة ، كما أنه سيكون حسنا من جهة الحكمة قبيحا من جهة المرأى والمنظر . ألا ترى أن أحدنا لو مشى مشية عرجاء في إنقاذ محبوس فإن تلك المشية حسنة من جهة الحكمة قبيحة من جهة الصورة . وبالعكس من هذا لو مشى مشية حسنة في سعاية بمسلم إلى السلطان الجائره ، فإنها قبيحة من جهة الحكمة ، حسنة من جهة المرأى والمنظر "[2] .

فهذا استدلال عقلي يبين كيف أن الأفعال وإن بدت من ناحية ظاهرها قبيحة ، فإنها في باطنها حسنة ، فكذلك ما يلحق البشر هو ليس شر من الله بل هو صلاح للعباد وهو صواب نابع من حكمة إلهية كلها خير من الله ، فالله لا يخلق الشر ولا يفعله بل خلق العدل وكل أفعاله خير وصلاح للعباد.

---

[1] – الشهرستاني ، الملل والنحل ، ص40.

[2] – القاضي عبد الجبار شرح الأصول الخمسة ، ص132.

المحاضرة العاشرة : المعتزلة تابع .

الأصل الثالث : الوعد والوعيد

ينبثق هذا الأصل الثالث " **الوعد والوعيد** " من الأصل السّابق بالضّرورة ، فالعدل يرتبط **بعدل الله في إثابة العباد ومعاقبتهم** ، وفي هذا **تنفيذ منه لوعده ووعيده** ، وبيان هذا فيما يلي : يقول القاضي عبد الجبّار : " أمّا الوعد فهو كلّ خير يتضمّن إيصال نفع إلى الغير أو دفع ضرر عنه في المستقبل وأمّا الوعيد ، فهو كلّ خير يتضمّن إيصال ضرر إلى الغير أو تفويت نفع عنه في المستقبل " [1].

إن المعتزلة ترى أنّ الله **ولأنّه عادل** فإنّ عدله يقتضي **أن لا يكذب على العباد و أن لا يُخلف وعده** ، لأنّه تعالى بعيد عن ذلك لقبح هذا الفعل ، والله لا يفعل القبيح ولا يخبر عنه لأنّه يعلم أنّه قبيح ، ولأنّه لا حاجة له إلى فعل ذلك ، **ومنه كان العقاب والثّواب استحقاقا للمكلّف.**

فالوعيد (العقاب) **ليس فيه عفو** من الله تعالى ، لأنّ العفو أو الغفران يجعل العاصي والمطيع كلّيهما في مقام واحد فيلزم عن ذلك **التّسوية بينهما** ، وفي هذا تناقض مع كونه تعالى **عادل** .

تقول المعتزلة في هذا الباب كذلك : أنّ **مرتكب المعاصي مخلّد في النّار ما لم يتب** عن ذنب اقترفه في حياته ، فإن تاب رفع عنه العقاب ، لكنّ **التّوبة تكون بشروط** وهي : " النّدم على ما اقترفه من القبيح لقبحه . والعزم على أن لا يفعل مثله في القبح ، لأنّه لو ندم عليه لا لقبحه لكن لأنّه أضرّ بجسمه لم يكن تائبا ، كما أنّ من أساء إلى غيره فإنّما يمحو ذلك عن نفسه بأن يعتذر فيندم على أن أساء من حيث أساء بجزم على ما ترك الإساءة في المستقبل "[2].

فإن كانت توبتّه على هذا النّحو تقول المعتزلة عُفيَّ عنه وأصبح غير مستحقّ للعقاب .

يتكلّم المعتزلة كذلك في **استحقاق المكلّف للعقاب والثّواب** عن **وجوب تنفيذ الله تعالى لوعده ووعيده** ، ولكنّ الوجوب هنا ليس فرضا من العبد على الله بعمله ؛ بل إنّ الله **أوجب على نفسه العقاب والثّواب** " الثّواب حقّ على الله للمطيع ... والعقاب حقّ له على العاصي "[3] ، وحقّ

---

[1] – المصدر نفسه ،ص 134.

[2] – القاضي عبد الجبار ، المختصر في شرح أصول الدين ، ص262.

[3] – المصدر نفسه ، ص262.

المجلس

الله هو تنفيذه لوعد ووعيده الذي أوجبه هو على نفسه ، ولأنّه عادل غير ظالم فلا مجال للعفو والغفران فيما تقول المعتزلة إلّا بالتّوبة المشروطة كما بيّنّا أعلاه .

قلت في مقابل استحقاق المكلّف يتكلّم المعتزلة عن **الأعواض** ؛ أي أنّ غير المكلّف من الأطفال وحتّى الحيوانات يعوّضهم الله في الآخرة عمّا لحق بهم في الدّنيا بالنّسبة للأطفال من مرض أو موت ، وهم لا حساب لهم لأنّهم غير مكلّفين ، وأبناء المسلمين كأبناء المشركين كلّهم في الجنّة ، يقول القاضي عبد الجبّار : "... فأمّا من لا عقل له البتّة أو لم يتوجّه إليه خطاب كالأطفال والبهائم ، فإنّه تعالى لو عذبهم لكان ظالما ، وأطفال المشركين كأطفال المسلمين في أنّهم لا ذنب لهم "[1] ، أمّا البهائم فهي تستحقّ العوض لأنّ الشّرع سمح بذبحها والاستفادة منها .

الأصل الرّابع " المنـــزلة بين المنـــزلتين:

هو المبدأ الذي انفصل به واصل بن عطاء عن أستاذه الحسن البصريّ ، وبه نشأت المعتزلة ، والمنزلة بين المنزلتين هي مرتبة **وسط بين الإيمان والكفر** ، فلا يكون صاحبها مؤمنا إيمانا مطلقا ولا كافرا كفرا مطلقا ، بل هو في نظر المعتزلة **فاسق** و " الأصل في ذلك أنّ هذه العبارة إنّما تستعمل في شيء بين شيئين ينجذب إلى كلّ واحد منهما بشبه ، وهذا في أصل اللّغة . أمّا في اصطلاح المتكلّمين ، فهو العلم بأنّ لصاحب الكبيرة اسم بين الاسمين ، وحكم بين الحكمين على ما يجيء من بعد ، وهذه المسألة تلقب **بمسألة الأسماء والأحكام**"[2] ، ومنه وجب علينا هنا أن نشير إلى تعريف المعتزلة للفسق وكذلك للإيمان والكفر حتّى تتبيّن لنا مرتبة الفاسق .

فأمّا **الفسق عنه المعتزلة** فهو : " كلّ معصية وجب فيها حدّ وعقوبة ، نحو القذف ونحو السّرقة والزّنا ، أو صحّ عن الرّسول أو بالإجماع أنّه من الكبائر ((وما)) عدا ذلك يجوز فيه أنّه صغير من المعاصي "[3].

أمّا الكفر : " ما يستحقّ به صاحبه العقاب العظيم الذي من علامته أن لا يدفن في مقابرنا ولا يصلّى عليه ... وكلّ كافر في الشّريعة مشرك ومن كتم كفره وأظهر الإيمان قيل منافق ، كما إذا كتم الفسق فأظهر السّتر قيل مرائي "[4] .

---

[1] – المصدر نفسه ، ص251.

[2] – القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، ص 137.

[3] – القاضي عبد الجبار ، المختصر في شرح أصول الدين ، ص261.

[4] – المصدر نفسه ، ص 261.

المجلس

ويعرّف واصل بن عطاء **الإيمان** بقوله : " خصال خير إذا اجتمعت سمّيّ المرء مؤمنا ، وهو اسم مدح ، والفاسق لمن لم يستجمع خصال الخير وإلّا استحقّ اسم المدح ، فلا يسمّى مؤمنا ، وليس بكافر مطلقا ، لأنّ الشّهادة وسائر أعمال الخير فيه "[1].

لا شكّ أنّ هذه التّعريفات السّابقة تبين موضع كلّ حالة من الحالات الثّلاث التي يمكن أن يقع فيها العبد ، والغرض هو **مكانه المؤمن المرتكب للكبائر أي الفاسق** ، وكيف يعاقب ؟ وما هي توبته ؟ وكما بيّنّا في أصلّ الوعد والوعيد ، **فإنّ الفاسق إذا خرج من الدّنيا على غير توبة خُلد في النّار** حسب قولهم ، ومنزلته **أخف** في منزلة الكافر ، أي عذابه أخفّ ، **تجوز** توبته في الدّنيا إذا اتّفقت مع **الشّروط** كما بيّنّا .

ترى المعتزلة كذلك في هذا المبدأ أنّه **مسألة شرعيّة وليست عقليّة** ، لارتباطها **بمقدار الثّواب والعقاب الذي يُجازى به العبد** ، وهذا من **اختصاص الله** ويُأخذُ ممّا ورد في الشّرع ، وإن كان العقل يدرك أنّ الحسنات تذهب أو تنقص السّيّئات ، والعكس ، فإنّه لا يقدّر على معرفة مقدار الثّواب والعقاب : "فأمّا أنّ ثواب بعض الطّاعات أكبر من ثواب البعض ، أو عقاب بعض المعاصي أعظم من بعض ، فإنّ ذلك ممّا لا دخل للعقل فيه ... "[2].

ثمّ بيّن القاضي عبد الجبّار أنّه لا توجد **منزلة وسط بين الجنّة والنّار** ، فإما أن يكون العبد **من أهل الجنّة** فينال الثّواب العظيم إذا كان من غير البشر كالملائكة ، ومن البشر كالأنبياء والرّسل ، وينال ثوابا غير ذلك أي غير الثّواب العظيم إذا كان مؤمنا .

أمّا من كان **من أهل النّار** فإنّه يكون مستحقّا للعقاب العظيم إذا كان كافرا سواء كان من البشر أو من غيرهم ، ويكون مستحقّا للعقاب ما دون العقاب العظيم إذا كان فاسقا .

تضيف المعتزلة أنّ هذه الأسماء (المؤمن ، الفاسق ، الكافر) **لا نطلقها إلّا على المكلّفين** الذين لهم القدرة على الفعل ، ومن ثمة يكونوا مستحقّين للمدح والذّم ، و للثّواب أو العقاب ، فكان مرتكب الكبيرة مستحقّا للعقاب من الله إذا لم يتب ، وإذا مات كان مخلّدا في النّار ، وتقول المعتزلة أنّ **الكبائر محسوبة من الشّرك** .

---

[1] – الشهرستاني ، الملل والنحل ، ص 42.

[2] – القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، ص138.

المجلس العلمي

الأصل الخامس : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

نسبة هذا الأصل إلى **الجانب العملي** أكثر من نسبته إلى أصول الدين ، لأنه سلوك من العبد يقوم به في حياته بأمر من الله ، وهو أكثر الأصول الذي وجهته المعتزلة للممارسة في حياتهم ممارسة عملية واعتبروا أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر **واجب عليهم** .

يقول القاضي عبد الجبار في تعريفه لهذا الأصل :"واعلم أن المقصود من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو : **أن لا يضيع المعروف ولا يقع المنكر** ، فإذا ارتفع هذا الغرض ببعض المكلفين سقط عن الباقين ، فلهذا قلنا أنه من **فروض الكفايات** "[1] ، وفرض الكفاية هنا يعني أنه **إذا قام بالأمر والنهي البعض سقط عن الباقين** ، وذلك بشروط ارتبطت خاصة باليقين من النتائج ، فلا يؤدي إلى مضرة أعظم منه ، لذلك وجب على الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر أن يتأكد مما سيقوم به قبل أن يصدر عنه .

وهذه **شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر** بنحو من التفصيل :

* **العلم بأن ذلك منكر أو معروف** : أي العلم بما سيقوم به من حيث أنه معروف أو منكر حتى لا يقع بجهله في عكس ما يريده ، **فيأمر بالمنكر وينهى عن المعروف** ، إذا لا يجوز في هذا المقام **الظن بل يجب العلم** .

* **العلم بحضور المنكر** : إذا حضر الناهي عن الـــمُنْكَرِ الـــمُنْكَرَ وعلم به جاز له النهي وجاز له الظن بدل العلم " كأن يرى آلات الشرب مهيأة والملاهي حاضرة والمعازف جامعة ، وغلبة الظن تقوم مقام العلم ههنا "[2] .

* **العلم بأنه يؤدي إلى مضرة أعظم** : يشترط في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر السلامة من الخطر ، فإن علم أو ظن أن فعله سيكون فيه مضرة سقط عنه وجوب ذلك .

* **العلم بأن لقوله تأثيرا ؛ أي بحسب اختلاف الأشخاص** : إن علم الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر أنه في أمره ونهيه **لن يؤثر في الشخص** ، فإن ذلك يكاد **يسقط عنه** ، وإن علم أن أمره ونهيه **سيُهين الشخص ويزل من مكانته وقدره** ، فإنه **يسقط الوجوب عنه** ، وإن علم أن في

---

[1] – القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، ص 148.

[2] – القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، ص 143.

ذلك **نصرة للدين** فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر **كان حسنا** . و إن علم أن ذلك **يؤدي إلى مضرة في ماله ونفسه ، سقط عنه الأمر والنهي** ولا يصبح واجبا على المكلف.

فإذا الأمر بالمعروف **يجب ويسقط ويكون حسنا** وفق هذه الشروط السابقة التي وضعتها المعتزلة ؛ لأن الغرض عندهم هو أن الأمر بالمعروف يقتضي وقوع المعروف والنهي عن المنكر يقتضي رفعه، وعليه وجب على المكلف أن يبدأ بالأسهل ، وهذا هو الشرط الأخير .

* **أن يبدأ بالأسهل دون تجاوزه إلى الأمر الأصعب** : أي أن المكلف يبدأ في أمره ونهيه بما هو أسهل وأقرب وأقل تعبا ، وإن لم يتم ذلك يمكنه أن ينتقل إلى الأمر الأصعب منه ، ويستدلون في هذا بقوله تعالى " ﴿ وَإِنْ طائِفَتانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُما فَإِنْ بَغَتْ إِحْداهُما عَلَى الْأُخْرى فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُما بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ : (سورة الحجرات أية 9)، فالله تعالى أمر بإصلاح ذات البين أولا ، ثم بعد ذلك بما يليه إلى أن انتهى إلى المقاتلة "[1] .

هذا وتضيف المعتزلة إلى أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يكون بعضه من **اختصاص الأئمة** والبعض الآخر من **اختصاص عامة الناس** ، أما الأول :"كإقامة الحدود وحفظ بيضة الإسلام وسد الثغور وتنفيذ الجيوش وتولية القضاة والأمراء ، وما أشبه ذلك ، وأما ما يقوم به غيرهم من أفناء الناس فهو كشرب الخمر والسرقة والزنا وما أشبه ذلك ، و لكن إذا كان هناك إمام مفترض الطاعة فالرجوع إليه أولى "[2] .

يميز المعتزلة كذلك بين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، أما الأول **فيكون بالأمر فقط** أي الدعوة إلى المعروف دون إرغام الذي تأمره بفعل ما تأمره به . في حين أن النهي عن المنكر **يتجاوز حدود النهي بالكلام إلى الذم والضرب وحتى القتل** إن لم ينتهي فاعل المنكر عن فعله ، ومن ذلك قولهم : " ولهذا فلو ضفرنا بشارب خمر وحصلت الشرائط المعتبرة في ذلك فإن الواجب علينا أن ننهاه ، بالقول اللين ، فإن لم ينته خشنا له القول ، فإن لم ينته ضربناه ، فإن لم ينته قاتلناه إلى أن يترك ذلك "[3] .

---

[1] – المصدر نفسه ، ص144.

[2] – المصدر نفسه ، ص148.

[3] المصدر نفسه ، ص744-745.

يستطرد القاضي عبد الجبار في شرحه لهذا الأصل كثيرا فيضيف أن فعل المنكر قد يكون **باطنا من أفعال القلوب** ، وهو ما لا نعلمه ولا نستطيع معرفته ومن ثمة لا يجب النهي عنه ، إلا بعض المناكير من هذا الصنف التي نعلمها فإنه وجب النهي عنها على خلاف غيرها التي لا يمكننا الإطلاع عنها ، ويستشهد هنا القاضي عبد الجبار بقوله :"قد علمنا من حال العلوية بغضهم بني أمية واعتقادهم عنهم ، وكذلك فإننا نعلم ضرورة من حال من يدرس طول عمره مذهبا من المذاهب وينصره ويدعوا الناس إليه ويبذل جهده فيه وفي الدعاء إليه أنه معتقد لذلك المذهب ، و إذ قد تقرر أن الاطلاع على الإعتقاد ممكن ، وصح لدينا خطأ بعض الإعتقادات وفسادها وكونها من باب المناكير، فإنه يلزمنا النهي عنها على حد لزوم النهي عن غيرها من المناكير "[1] .

أما إذا كان المنكر **ظاهرا** معلنا **من أفعال الجوارح ، وجب النهي عنه** ، لأن القبح فيه ظاهر لنا معروف عندنا.

[1] المصدر نفسه ، ص747.

المحاضرة الحادية عشر : استنتاجات حول ما سبق

خلاصة

*على خلاف الخوارج والشّيعة ،كانت المعتزلة فرقة كلاميّة فكريّة خالصة من حيث النّشأة ، و لم تكن صاحبة مرجعيّة ودوافع سياسيّة ، فانشقاق واصل بن عطاء حلقة الحسن البصريّ لم يكن بسبب جدل حول الخلافة أو الإمامة ، بل كان كل الجدل قائما حول مسألة دينيّة خالصة وهي مرتكب الكبيرة ، إلّا أنّ هذا القول لا ينفي اهتمام المعتزلة بأمور السّياسة فيما بعد ، لقد كان لها دور هي الأخرى في المسائل السّياسيّة.

أما إذا أخذنا بعين الاعتبار الروايات التي ترى أن المعتزلة هم أسلاف الشيعة ، فيمكن القول أنهم فرقة سياسية من شيعة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، الذين اعتزلوه والتزموا الحياد ، وهذا رأي ضعيف.

* يرجع لهذه الفرقة الكلاميّة الفضل في إنشاء النّزعة العقليّة في الفكر الإسلاميّ ، ولا شك أن هذا نابع من وضع تاريخي فكري اندمجت فيه الكثير من المرجعيات الدينية والفلسفية والفقهية ، كالديانات والعقائد التي كانت في البلاد الإسلامية ، والفلسفة اليونانية ، وقبل ذلك كله المرجعية الدينية الإسلامية متمثلة في القرآن والسنة والفقه والحديث وغيرها من العلوم الدينية الإسلامية.

* نزعتهم العقليّة أفضت بهم إلى القول بالوجوب أي ؛ يجب على الله تنفيذ وعده ووعيده وهذا استدلال عقليّ خالص ، فبما أنّ الله وعد وتوعّد وجب عليه أن يفي بوعده ووعيده ، لأنّه لا يجوز عليه الخلق والكذب ولو أخلف لكذب وهذا لا يتّفق معه سبحانه وتعالى ، ومثل هذه الأمثلة في الوجوب كثيرة عند المعتزلة .

نزعتهم العقلية سمحت لهم كذلك بالافتراق والاختلاف في الفروع لأن العقل هو المبدأ ، وسمي عندهم هذا اجتهادا ورأيا ، وكل من استطاع الاجتهاد وجاء برأي جديد أصبح شيخا وكان له فرقة وأتباع ، وهذا أمر معروف عندهم إذ يكفي أن نلقي لمحة على طبقات المعتزلة وشيوخها.

كان لهذه الفرقة مكانة فكريّة في تاريخ علم الكلام لأنّهم استطاعوا بحقّ صياغة نسق فكريّ متكامل ، واستطاعوا كذلك أن يجذبوا الأنظار إليهم ، فكان الجدل في العقائد على مدار قرنين من الزّمان مستحوذا عليه مذهب الاعتزال رغم محاولة أهل السّنّة والجماعة وأهل الحديث الرّدّ عليهم في المناظرات والجدل ، إلّا أنّ المعتزلة كانت المذهب السّائد في تلك المرحلة من خلافة هارون الرّشيد إلى

المأمون ومن بعدهما المعتصم والواثق ، وقد ساند المعتزلة في نفوذها مناصرة الخلفاء لها ، إلى حين قدوم الخليفة المتوكّل الذي ثار ضدّهم وأعاد ميزان القوّة إلى أهل السّنّة والجماعة والمحدّثين .

إن الكلام عن المعتزلة يطول ، والآراء حولها متعددة بين مناصر لهم بين رافض لفكرهم ، وما تم تقديمه هو مجرد لمحة موجزة عن هذه الفرقة ، أو بالاحرى مقدمات تمهيدية لمن أراد التخصص في الفكر الاعتزالي.

نص أبو الحسن الأشعري في قول المعتزلة في الله وصفاته (للتوسع)

أجمعت المعتزلة أنّ الله واحد ليس كمثله شيء وهو السّميع البصير ، وليس بجسم ، ولا شبح ، ولا جثة ، ولا صورة ، ولا لحم ، ولا دم ، ولا شخص ولا جوهر ولا عرض ، ولا بذي لون ولا طعم ولا رائحة ولا مجسّة ، ولا بذي حرارة ولا رطوبة ولا يبوسة ، ولا طول ولا عرض ولا عمق ، ولا اجتماع ولا افتراق ، ولا يتحرّك ولا يسكن ، ولا يتبعّض ، وليس بذي أبعاض وأجزاء ، وجوارح وأعضاء ، وليس بذي جهات ، ولا بذي يمين وشمال وأمام وخلف وفوق وتحت ، ولا يحيط به مكان ، ولا يجري عليه زمان . ولا تجوز عليه المماسّة ولا العزلة ولا الحلول في الأماكن . ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدّالّة على حدوثهم . ولا يوصف بأنّه متناه . ولا يوصف بمساحة ولا ذهاب في الجهات ، وليس بمحدود ، ولا والد ولا مولود ، ولا تحيط به الأقدار ، ولا تحجبه الأستار ، ولا تدركه الحواس ، ولا يقاس بالنّاس ، ولا يشبه الخلق بوجه من الوجوه . ولا تجري عليه الآفات ، ولا تحلّ به العاهات ، وكلّ ما خطر بالبال تُصُوِّر بالوهم فغير مشبّه له ، لم يزل أزلا أوّلا سابقا للمحدثات ، موجودا قبل المخلوقات ، ولم يزل عالما قادرا حيّا ، ولا يزال كذلك ، لا تراه العيون ، ولا تدركه الأبصار ، ولا تحيط به الأوهام ، ولا يسمع بالأسماع ، شيء لا كالأشياء ، عالم قادر حيّ لا كالعلماء القادرين الأحياء ، وأنّه القديم وحده ولا قديم غيره ،ولا إله سواه ، ولا شريك له في ملكه ، ولا وزير له في سلطانه ، ولا معيّن على إنشاء ما أنشأ وخلْق ما خَلَقَ ، ولم يخلق الخلق على مثال سبق ، وليس خلق شيء بأهون عليه من خلق شيء آخر ولا بأصعب عليه منه ، ولا يجوز عليه اجترار المنافع ولا تلحقه المضار ، ولا يناله السّرور واللّذّات ، ولا يصل إليه الأذى والآلام

المجلس العلمي

، ليس بذي غاية فيتناهى ، ولا يجوز عليه الفناء ، ولا يلحقه العجز والنّقص ، تقدّس على ملامسة النّساء ، وعن اتّخاذ الصّاحبة والأبناء "[1].

[1] – أبو الحسن الأشعري ، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، الجزء الأول ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، دون طبعة ، سنة 1990، ص 235.

نماذج أسئلة امتحانات مع الإجابة النموذجية :

المجلس العلمي - كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية - جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

نموذج السؤال رقم 01 :

تعد مسألة القضاء والقدر في أفعال البشر من المسائل الكبرى التي شغلت الفرق الكلامية ، والتي كان حولها وجهات نظر متباينة تراوحت في عمومها بين النفي والإثبات .

أكتب في هذا الموضوع مركزا على النقاط التالية :

1/ ماذا يقصد بالقضاء والقدر في أفعال البشر ؟

1/ كيف كانت بدايات الجدل حول هذه المسألة ؟

2/ لاشك في أن المعتزلة و الأشاعرة كانتا من أكبر الفرق الكلامية جدلا في مسألة القضاء والقدر :بين موقف كل واحدة منهما ، مبرزا النقاط الجوهرية التي اختلفتا فيها .

ملاحظة : الإجابة على الأسئلة تكون في شكل مقال تحترم فيه الشروط المنهجية .

الإجابة النموذجية على نموذج السؤال رقم 01:

1/القصد من القضاء والقدر في أفعال البشر: القضاء والقدر من المسائل العقائدية أي من أصول الدين التي كانت موضوع علم الكلام،في مقابل العبادات والمعاملات التي هي من الفروع وهي موضوع الفقه وأصوله،تتضمن أفعال البشر كلها،لكن إذا ارتبطت هذه الأخيرة بالقضاء والقدر خرجت من الفروع إلى الأصول،فالقضاء والقدر في أفعال البشر هو طرح كلامي عقائدي يبحث في أفعال الإنسان المكلف العاقل،فيما إذا كانت أفعاله مقدرة عليه أي هل مخلوقة من الله أم الإنسان خالقها؟،وقد أفضى هذا التساؤل الأخير إلى الكلام حول المسؤولية والحرية وإشكالية الوعد والوعيد وكذلك العدل الإلهي،فإذا كانت الأفعال مقدرة على الإنسان أي الله خالقها فلماذا يعاقب الله تعالى العباد،أما إذا كان العبد خالقها فإنه يستحق الثواب والعقاب.لكن هذا القول

المجلس

الأخير فيه نفي لاستطاعة الله على الفعل ونفي كذلك لعلمه،فهذا هو مضمون الجدل الذي كان قائما بين المتكلمين في مسألة القضاء والقدر في أفعال البشر.

2/بدايات الجدل حول المسألة :

كانت بدايات الجدل في هذه المسألة الكلامية مع فرق عديدة على رأسها القدرية والجهمية والمرجئة التي اتجه جدلها حول الحرية والجبرية والمسؤولية والجزاء واشتد الجدل في زمن المعتزلة (ق2هـ)حول مرتكب الكبير (الإشارة إلى مناظرة الرجل مع الحسن البصري واعتزال واصل بن عطاء المجلس بقوله أن مرتكب الكبيرة لا هو مؤمن ولا كافر بل هو في مترلة بين المترلتين)،أما القدرية عبر تاريخها كانت ترى بأن الإنسان مخير يخلق أفعاله ومن ثمة يستحق العقاب والثواب.../الجهمية ترى بأن الأنسان مجبر على أفعاله وليست له أي استطاعة ولا قدرة فهو"كالريشة المعلقة في الهواء..."/المرجئة هم الذين قالوا بتأخير العمل عن الإيمان ، وأن هذا الأخير هو عقد بالقلب ولا تضر مع الإيمان معصية ...

3 / أ – موقف المعتزلة :ترى المعتزلة أن الأفعال يخلقها الإنسان،وهو مسؤول عن أفعاله إذا كان عاقلا حرا له الاستطاعة على الفعل.هذا وربطت المعتزلة أفعال البشر بالعدل الإلهي والوعد والوعيد وهو ما تضمن مسألة القضاء والقدر في أفعال البشر،ويظهر موقف المعتزلة أكثر من خلال الأصل الرابع من أصولها وهو المترلة بين المترلتين أي مترلة الفاسق مرتكب الكبيرة بين الإيمان والكفر.فتقول المعتزلة بشمول العلم الإلهي فالله يعلم الفعل قبل وقوعه ودليل ذلك الآيات الكريمة التي تؤكد أن كل عمل هو مسجل في لوح محفوظ وهذا العلم الإلهي لا ينفي حرية الإنسان وقدرته على الفعل،أما الوعد والوعيد الذي يتضمن الثواب والعقاب هو مقابل لما يفعله الإنسان من خير أو شر،وأن الله ولعدله يجب أن ينفذ وعده ووعيده فلا يجوز عليه الخلف والكذب،فالله أوجب على نفسه ذلك بفضله وكرمه وليس العبد هو الذي أوجب على الله ذلك العقاب والثواب بسبب عمله.كما ترى المعتزلة أن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة استحق الثواب،وإذا خرج الفاسق من غير توبة عن كبيرة ارتكبها استحق الخلود في النار وسمي هذا النمط من الكلام عندهم وعدا ووعيدا.

أ – موقف الأشعرية : أفعال البشر مخلوقة من الله،أما الإنسان فلا يملك القدرة والاستطاعة على الفعل لأن قدرته(أي الإنسان)غير ذاتية بل حادثة بفعل قدرة أخرى هي القدرة الإلهية

التامة،فالإنسان كاسب للفعل غير خالق له ويكون ذلك بتوجيه الفعل نحو الخير أو الشر،فإذا أراد الخير خلق فيه الله القدرة على الخير وإذا أراد الشر خلق فيه الله القدرة على الشر ومنه استحق الثواب أو العقاب،فقدرة الله خالقة وقدرة العبد كاسبة ،من ذلك نصل إلى نظرية الكسب عند الأشعرية والكسب هو (**تعريف الكسب**)

4 /النقاط الجوهرية المختلف فيها:-النزعة العقلية جعلت المعتزلة تفسر مسألة القضاء والقدر في أفعال البشر بالحجة العقلية فلجأت في ذلك إلى التكليف وما ينجر عنه من عقاب وثواب يجعل الإنسان مسؤولا عن أفعاله فهو إذا خالقها :لو كان الظلم والفساد من قضاء الله وقدره على العباد لاتصف الله بذلك/لو كان الإنسان مجبرا على الفسق والكفر لكان الكافر والفاسق مطيعين لله وما لزم عن كفرهما وفسقهما العقاب /إذا كان الإنسان مجبرا فما الداعي إلى الشريعة والرسالة ...فهذه بعض الحجج العقلية التي استنبطتها المعتزلة لرفع التناقض ورفع الظلم والكذب والخلف عن الله...

-نزعة الأشعرية معتدلة وسط بين الشرع والعقل مع الحرص على جعل العقل في المرتبة الثانية دائما وذلك لعجزه على الخوض في مسائل الغيب.فقد فسرت أفعال البشر بما نصه الشرع مستدلة في ذلك بما ورد في القرآن الكريم من آيات تضمنت القول بأن الله هو خالق كل شيء وكذلك بالآيات التي ورد فيها لفظ الكسب .

- المعتزلة ترى بأن الفعل يخلقه العبد المكلف بإرادته وحريته
- الأشاعرة ترى بأن الفعل مخلوق من الله تعالى والعبد يكسبه .
-المعتزلة تنظر إلى مسألة الجبر والاختيار من ناحية التكليف والجزاء.
-الأشاعرة تنظر إلى مسألة الجبر والاختيار من ناحية الشرع .

نموذج السؤال رقم 02 :

النص : " وصفات الله قائمة بذاته ، أي أنها ليست ذاته، ولا غير ذاته ، إذ لا يُتصور أن يكون الذات حياً بغير حياة ،أو عالماً بغير علم ، أو قادرا بغير قدرة ، أو مريدا بغير إرادة . بل الله عالم

بعلم وقادر بقدرة ، وحي بحياة ، ومريد بإرادة ، وذلك لأن من قال عالم ولا علم كان مناقضا ، وكذلك القول في القدرة والقادر ، والحياة والحي "[1].

المطلوب : أجب على الأسئلة التالية في شكل مقال :

1/ اشرح النص مبينا المسألة الكلامية التي ورد فيها .

2/ عرف بالفرقة الكلامية التي مثلت الموقف الوارد في النص .

3/جاء هذا الموقف كرد على رأي فرقة كلامية أخرى :عرفها وبين موقفها من المسألة .

الإجابة النموذجية للسؤال رقم 02:

1/ المسألة التي ورد فيها النص هي:- مسألة صفات الله تعالى.

- شرح النص : إثبات أن لله صفات ،ولكنها ليست عين الذات ؛ أي مساوية لله تعالى ، فيكون العلم مثلا مساويا لله تعالى ، وليست غير الذات ،أي الصفة مختلفة عن الذات متميزة عنها لأن ذلك مستحيل ينتج عنه تناقض ،بل الصفة قائمة بالذات ،لأنه لا يمكن تصور الله دون علم أو قدرة أو إرادة ،أي لا يمكن تصور الصفة منفصلة عن الذات ، فهي صفات أزلية قديمة لابد من إثباتها له ،ومن أثبت الذات ونفى الصفة عنها ؛كالقول أنه عالم ونفى العلم عنه وقع في تناقض ،ذلك لأنه لا يمكن أن يوجد الموصوف دون الصفة ، والأمر يصدق على باق الصفات الأخرى كالقدرة والحياة .

2/ التعريف بالفرقة الكلامية :هي فرقة **الأشاعرة** ، سمت كذلك نسبة إلى مؤسسها أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ولد بالبصرة سنة 260هـ/873م ،تأسست الفرقة في البصرة في القرن الرابع للهجرة،كانت مكونة في البداية من بعض المعتزلة ومن أهل الجماعة والسنة ، من خصائص هذه الفرقة التوفيق بين آراء الفرق الكلامية السائدة في ذلك الوقت ،لم ترفض هذه الفرقة اعتماد العقل لأنه اجتهاد والصحابة اجتهدوا ولم يسموا أصحاب بدعة ،بل رفضت المغالاة في اعتماد العقل إلى درجة تغليبه على الشرع ...

---

[1] بدوي عبد الرحمن ،مذاهب الإسلاميين ،دار العلم للملايين ،أبريل 1997،ص 545.

3/الفرقة الكلامية الأخرى هي : - المعتزلة .تأسست في البصرة في القرن الثاني للهجرة ثم امتدت إلى بغداد يتفق كل المعتزلة على أصول خمسة هي :التوحيد،العدل ،الوعد والوعيد ،المنزلة بين المنزلتين ،الامر بالمعروف والنهي عن المنكر . مؤسسها واصل بن عطاء (80هـ/699م-131هـ/749م) ،سميت بالمعتزلة "لاعتزالها قول الأمة في دعواها أن الفاسق من أمة الإسلام لا مؤمن ولا كافر"(البغدادي الفرق بين الفرق)...

3 - أصحاب الرأي المعارض :الرد كان بالتحديد من الحسن الأشعري على أبو الهذيل العلاف(135هـ/751م-225هـ/842م) الذي قال:"إن الله عالم بعلم هو هو، قادر بقدرة هي هو"فرد عليه الأشعري بقوله "إذا قلت إن علم الله هو الله ،فقل:يا علم الله اغفر لي وارحمني،فأبى ذلك ،فلزمه المناقضة .**موقف المعتزلة:** تنفي المعتزلة كل صفة عن الله تعالى ،وأن الصفات هي مجرد اعتبارات ذهنية نكونها عن الذات الإلهية،وهي لا تشعر بتعدد الذات ولا بتعدد صفات هي ذوات قائمة بالذات ولا بتعدد أصول ثابتة ،وهي تنكر إنكارا قطعيا أن توجد في الذات صفات حقيقية قديمة متميزة عن الذات وقائمة بالجوهر(ذكر حججهم في ذلك).وتقسم المعتزلة الصفات إلى صفات الذات وهي التي لا توصف الذات الإلهية بضدها كالقول عالم لا يمكن أن توصف الذات بالجهل ،والى صفات الأفعال وهي التي يجوز أن يوصف الله بضدها وبالقدرة على ضدها ،كالأمر يوصف الله بضده وكذلك النهي ،والحب والإرادة ،وتشمل صفات الأفعال كذلك كل اسم من أسماء الله التي فيها فعل كالخالق ،الرزاق ،المحسن...وكذالك كل اسم اشتق لله من فعل غيره كالمعبود.

نموذج السؤال رقم 03 :

إن الخلاف السياسي الذي نشأ بين المسلمين بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام ، أسفر عن ظهور فرق كلامية كثيرة ، كان لها دور في نشأة علم إسلامي جديد سمي بعلم الكلام ، وهو علم العقيدة أو علم أصول الدين كما يطلق عليه في كثير من الأحيان ، يهتم بالدفاع عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية منهجه الجدل وموضوعه العقائد وغايته دفع الشبه عن الدين.

المطلوب :

1/ اشرح ما تحته سطر .

2/ بين كيف أن تطور الخلاف السياسي (الخلافة)كان سببا في نشوء علم العقائد.

3 /تعد مسألة التوحيد رأس المسائل الكلامية في علم الكلام ، تكلم عن أصل التوحيد من خلال نموذج المعتزلة .

الإجابة النموذجية على نموذج السؤال رقم 03:

1/ شرح ما تحته سطر:

علم الكلام هو علم من العلوم الشّرعيّة الإسلامية موضوعه العقائد ومنهجه الجدل وغايته الدّفاع عن العقيدة ودفع الشّبه عنها ومرجعيّته النّصّ ، **والمقصود بالعقائد** أركان الإيمان وهي أصول الدّين موضوعها الله والملائكة والكتب والرّسل واليوم الآخر والقضاء والقدر خيره وشرّه ، وهي غير الفروع الّتي ترتبط بالمعاملات وتدخل في ميدان علم الفقه.

أمّا الأدلّة العقليّة فيقصد بها أنّ علم الكلام يعتمد على العقل في الحجاج والاستدلال وكذلك في ردّ الشّبه وإبطالها ، فهو منهج ، والمنهج يحتاج إلى الأداة حتّى يتمكّن من أداء عمله ، فكانت أداة المتكلّمين **العقل** كما كان المنطق أداة الفلاسفة .

أمّا **الجدل** فهو طريق المتكلّمين في دفع الشّبه عن الدّين ودرئها ، ومن ثمّة هو منهج لإثبات أصول الدّين بأدلّة يقينيّة ، فما ورد في النّصّ هو نصّ لا شبهة فيه ومنه يستنبط المتكلّم دليله لإثبات العقائد الإيمانيّة .

أمّا **غاية علم الكلام** فهي الدّفاع عن العقائد الإيمانيّة ودفع الشّبه عنه من أولئك الّذين كانوا يشكّكون فيه ويثيرون الشّبهات حوله

2/ تبيان كيف أن تطور الخلاف السياسي (الخلافة) كان سببا في نشوء علم العقائد .

لم يكن اختلاف المسلمين بعد الرسول عليه الصلات والسلام في الخلافة فقط ، فهذه الأخيرة هي واحدة من الاختلافات الأساسيّة وهي سبب مباشر لنشأة الفرق الكلاميّة ، وهي كذلك ذات طابع سياسيّ فلا يمكن لما هو سياسيّ أن ينتج علما ذو طابع اعتقاديّ ، وإنّما اختلف المسلمون في مسائل عديدة كانت كلّ واحدة منها دافعا لما بعدها ، ويمكن أن نجمل تلك الاختلافات فيما يلي : اختلاف حول الخلافة ، اختلافات فقهيّة (الأحكام العمليّة) ، اختلافات عقائديّة (أصول الدّين) .

أ/ **اختلاف حول الخلافة** : هو خلاف مشهور معروف بين المسلمين بعد وفاة الرّسول عليه الصّلاة والسّلام حول من يؤمّ المسلمين بعده ويتولّى أمور الدّولة الإسلاميّة وهو خلاف سياسيّ خالص .

ب / اختلاف حول الأحكام العمليّة :

كيف أنّ الخلاف في الفروع كان سببا في نشأة علم الأصول ؟ مع العلم بأنّ الفروع الّتي تمثّل الأحكام العمليّة لها مجالها الخاصّ وعلومها الخاصّة بها وعلى رأسها علم الفقه .

إنّ الفقه وأصوله أو بالأحرى استنباط الأحكام العمليّة من أدلّتها التّفصيليّة أدّى إلى الرّأي والاجتهاد ، هذين الأخيرين كان الصحابة يجيزونه ويعتمدونه فيما لم يكن ظاهرا لهم ، أو فيما لم يبيّنه الشّرع بشكل صريح ،

أمّا في زمن الرّسول عليه الصّلاة والسّلام فقد كان يجيب المسلمين على كلّ ما صعب عليهم بوحي من الله ، لكن بعد موته صلّى الله عليه وسلّم ، ظهرت بعض الأسئلة الفقهيّة الّتي لم يستطع أئمّة المسلمين وعلمائهم من الصحابة والتابعين الإجابة عليها ، إما لأنهم لم يجدوا جوبا صريحا محكما عنها في النص ، أو وجدوا جواب لها ، ولكنه لم يكن واضح الدلالة والمعنى ، فظهرت الحاجة إلى إعمال العقل والنظر من خلال الاجتهاد والرأي .

إن هذا التوجه الجديد نحو الرأي والاجتهاد فتح باب الجدل بين المسلمين ، فدخلوا في بحوث فقهية استدعت منهم مناهج في البحث ، كعلم أصول الفقه ،

خلاصة القول هو أن باب النظر والرأي والإجهاد في المسائل الفقهية مهد الطريق نحو الجدل في العقائد ، وإن لم يكن الصحابة وأهل الحديث هم الذين أثاروا الجدل حل مسائل التوحيد والصفات وكلام الله والقضاء والقدر ، فإنه أخذوا على عاتقهم في البداية مهمة الرد على أصحاب الشبه والمشككين .

ج/ اختلاف في العقائد : وهو اختلاف ظهر في عصر الصحابة رضوان الله عليهم خاصة في نهايته ، ويمكن أن نلمح بوادره مع فرقة السبئية ، في قولهم بالتأليه ، وأيضا مع فتنة الخوارج الذين بالغوا كثيرا في قولهم بالتكفير وقولهم كذالك في الكفر والإيمان والوعد والوعيد .

هذا وقد تطور الجدل في العقائد مع فرقة القدرية وقولها بنفي القدر وأن الإنسان هو خالق أفعاله ، ثم ظهرت الجهمية والمرجئة وفرق المشبهة وغيرها ، وهذه الفرق ظهرت في نهاية القرن الأول للهجرة مع العهد الأموي الذي كثرت فيه الفتن واشتد فيه الجدل والشك وإثارة الشبه .

إن هذا الجدل في العقائد وما سبقه من جدل سياسي حول الخلافة ، ورأي واجتهاد في الأحكام العملية كان سببا مباشرا في نشأة علم.

3 / أصل التوحيد عند المعتزلة .

بداية تقول المعتزلة أن **مخالفة أصل التوحيد يعد كفرا** وخروجا عن الدين ،"إذ من خالف التوحيد **ونفى** عن الله تعالى ما يجب إثباته ، **وأثبت** ما يجب نفيه عنه فإنه يكون **كافرا** "[1]

وفي الإثبات والنفي الواردين في القول يتجلى مضمون مبدأ التوحيد عند المعتزلة الذين هموا إلى إثبات **أن الله واحد لا شريك له** من **زاويتين ، أما الأولى فهي النظر في ماهية الله ، و الثانية في صفاته تعالى** ، و هاتين الزاويتين مرتبطتين ببعضهما البعض إذ كل واحدة منهما هي مقدمة للأخرى .

إن الله تعالى واحد في ذاته ، **وصفاتُه عين ذاته لا زائدة علية** ، وهي خاصة به لا يشاركه فيها غيره ، ومن ثمة **تنفي** المعتزلة عن الذات الإلهية **كل صفة تقتضي تشبيهه بغيره** ، لأن **إثبات** أي صفة له يجعله **عرضا حادثا يقع عليه ما يقع على الأجسام الأخرى** ، وربما نستشهد هنا بما يذكره **"أبو الحسن الأشعري"** (توفي 324هـ) في كتابه **مقالات الإسلاميين** ، يقول :" أجمعت

[1] – القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، تعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم ، تحقيق وتقديم عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهبة وهبة القاهرة ،ط 3، سنة 1996، ص135.

المعتزلة أنّ الله واحد ليس كمثله شيء وهو السّميع البصير ، وليس بجسم ، ولا شبح ، ولا جثة ، ولا صورة ...حدوثهم ..."[1].

ومنه الصفة عند المعتزلة **ليست شيئا غير الذات** ، أو بالأحرى هي **عين الذات** لأنها لو كانت غير الذات لحصل لدينا **قديمان** ، أو **تعدد القدماء** أي الذات الإلهية والصفات ، وفي ذلك **شرك** .

وبالمقابل **لا يمكن أن تكون الصفة حادثة** في الذات ،أي قائمة بها ،حصلت فيها في الزمان ، لأن هذا ينفي عن الذات العلم و القدرة مثلا قبل حدوث الصفة فيه فيكون جاهلا وأصبح عالما ، ويكون عاجزا وأصبح قادرا ، لذلك فالصفة هي عين الذات .

نموذج السؤال رقم 04

تقول المعتزلة:"لو قامت الحوادث بذات الباري لاتصف بها بعد أن لم يتصف،ولو اتصف لتغير،والتغير دليل الحدوث إذ لابد من مغير.فإذا ما تكلمنا عن علم الله مثلا لا يجوز أن نعتبر العلم صفة قائمة بذاته تعالى ،لأنه إما أن تكون هذه الصفة أزلية كالذات،وإما أن تكون حادثة.فإذا كانت أزلية فكيف يمكنها أن تحل في الذات؟وإذا حلت فيها كان هناك أزليان...وإذا كانت حادثة وحلت في الذات فكانت الذات قد تغيرت من حال (حال عدم العلم) إلى حال (حال العلم) والتغير دليل الحدوث فتكون الذات حادثة في صفاتها.وهذا ما لا يتفق وكماله تعالى"[2].

المطلوب : من خلال مضمون النص أجب على الأسئلة التالية في شكل مقال :

1/ اشرح النص وبين حجة المعتزلة الواردة فيه.

2/ بين فيما أوردت المعتزلة هذه الحجة ،ورأيها في ذلك .

3/ دعم هذه الحجة بحجة أخرى مما درست .

---

[1] – أبو الحسن الأشعري ، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، الجزء الأول ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، دون طبعة ، سنة 1990، ص 235.

[2] - ألبير نصري نادر،فلسفة المعتزلة – فلاسفة الإسلام الأسبقين- الجزء الأول ،دار الثقافة –الإسكندرية دون تاريخ وطبعة ،ص ص 38-39.

4/ إذا كانت المعتزلة قد برهنت على أصل التوحيد بالنظر في ماهية الله وصفاته،فبالنظر إلى ماذا برهنت على الأصول الأخرى الباقية

الإجابة النموذجية لنموذج السؤال رقم 04 :

أ- شرح النص: إن الله تعالى بعيد عن التغير؛لأن هذا الأخير يفرض وجود مغير،والله قديم غير حادث ،وإذا ما أثبتنا أي صفة لله تعالى كالعلم مثلا ،فهذه الصفة ليست قائمة بالذات لأن قيامها بها يجعلها إما قديمة وإما حادثة ،أما الفرض الأول يؤدي إلى وجود أزليان وفي هذا شرك،والفرض الثاني يجعل الذات متغيرة ،ومن ثمة حادثة في صفاتها،وهذا لا يجوز على الله تعالى.

ب-الحجة: "فإذا ما تكلمنا عن علم الله مثلا لا يجوز أن نعتبر العلم صفة قائمة بذاته تعالى ،لأنه إما أن تكون هذه الصفة أزلية كالذات،وإما أن تكون حادثة.فإذا كانت أزلية فكيف يمكنها أن تحل في الذات؟وإذا حلت فيها كان هناك أزليان...وإذا كانت حادثة وحلت في الذات فكانت الذات قد تغيرت من حال (حال عدم العلم) إلى حال (حال العلم) والتغير دليل الحدوث فتكون الذات حادثة في صفاتها.وهذا ما لا يتفق وكماله تعالى"

2/ ***أ-تبيان فيما أوردت المعتزلة هذه الحجة** : أوردتها في توحيد الله تعالى وتنزيهه ونفي أي صفة عنه.

* **ب- رأيها:** الإقرار بوحدانية الله ،لأن القول بالصفات يؤدي إلى الشرك – نفي كل صفة عن الله تعالى ينفي أي تشابه بينه وبين الخلق-الصفات هي مجرد اعتبارات ذهنية نكونها عن الذات الإلهية ،وهي لا تشعر بتعدد في الذات ،ولا بتعدد صفات هي ذوات قائمة بالذات ،ولا بتعدد أصول ثابتة في الذات،ومن ثمة قسمت الصفات إلى :صفات الذات وهي التي لا يمكن أن توصف الذات بضدها كالقول عالم لا يمكن أن يوصف الله بالجهل...،والى صفات الأفعال التي يجوز أن

يوصف الله بأضدادها (الأمر-النهي).وكل اسم من أسماء الله فيه فعل (الرزاق-الخالق)-وكل اسم أشتق لله من فعل غيره(المعبود...).

المجلس العلمي

3/الحجة المدعمة:تنكر أن توجد في الذات صفات حقيقية قديمة متميزة عن الذات وقائمة بها وحجتهم :"أنه إذا وجدت صفات حقيقية قائمة بالجوهر،فهذه الصفات إما الجوهر نفسه وإما متميزة عنه.إذا كانت متميزة عن الجوهر فتكون إما قديمة وإما حادثة،وإذا كانت قديمة كانت مشتركة مع الجوهر بقدمها،وكانت قائمة بذاتها ولم يعد فرق بينها وبين الجوهر،وأصبحت جواهر هي أيضا وقديمة وفي هذا شرك ؛إذ أن صفة القدم هي أخص ما يتصف به الله،وإذا قلنا أن هذه الصفات قديمة لزم أن تطبق عليها خصائص الألوهية..."

4/البرهنة على الأصول الأربعة الباقية:

* برهنت المعتزلة على الأصل الثاني من أصولها وهو العدل بالنظر في أفعال الإنسان ومسألة الحرية.

* برهنت على أصل الوعد والوعيد بالنظر في مبدأ التكليف والجزاء.

* برهنت على أصل المنزلة بين المنزلتين بالنظر في حكم مرتكب الكبيرة(الفاسق).

* برهنت على أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالنظر في أفعال العباد ومبدأ الجماعة والوجوب.

المجلس العلمي

نموذج السؤال رقم 05:

يعرف "ابن خلدون" علم الكلام بأنه : ((علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية ، والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب أهل السلف وأهل السنة)).

1/ اشرح هذا القول .

2/ بين كيف أن الخلاف السياسي كان سببا رئيسيا في نشأة علم الكلام ، رغم أن هذا الأخير كان قائما على الجدل حول العقائد.(06ن).

3/ حدد مميزات المرحلة التاريخية الممتدة من (41هـ إلى 132هـ)بالنسبة لتطور علم الكلام.

الإجابة النموذجية لنموذج السؤال رقم 04 :

1/شرح القول:علم الكلام هو من العلوم الدينية الحادثة في الملة منهجه الجدل و غرضه تأكيد العقائد الدينية بالحجج العقلية منطلقين في ذلك من عقيدة شرعية لا سبيل إلى الشك فيها ،والعقائد الإيمانية هي الأصول وهي (الله – الملائكة –الرسل- الوحي- اليوم الآخر – القدر)،وهذه الأصول تقابلها الفروع أي الأحكام الفرعية أوالعملية والتي يختص بها علم الفقه،و علم الكلام عند أهله يرفع البدع والشكوك والشبه عن العقيدة،أي الدفاع عن العقيدة الإسلامية من أصحاب الديانات المختلفة خاصة من المسيحيين واليهود الذين كانوا يتقنون الجدل اللاهوتي،ومن أولئك المشككين في العقائد كالمشبهة والمجسمة والقدرية...

2/ تبيان كيف أن الخلاف السياسي كان سببا رئيسيا في نشأة علم الكلام ، رغم أن هذا الأخير كان قائما على الجدل حول العقائد :

الخلاف السياسي هو اختلاف المسلمين بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام في من يؤم المسلمين ويسير أمورهم ، وهو مسألة سياسية محضة بعيدة كل البعد عن موضوع علم الكلام أي عن

العقائد ، لكن هذا الخلاف كان النواة الأولى في ظهور جدل بين المسلمين تطور تدريجيا إلى ظهور خلافات فقهية وأخرى عقائدية ،أما الاختلاف في المسائل الفقهية فقد نشأ من حاجة المسلمين إلى الإجابة عن بعض الأسئلة التي لم يجب عليها الرسول عليه الصلاة والسلام في حياته فدخلت في باب الاجتهاد والرأي ، وقد كان الصحابة يجيزون ذلك فظهرت حاجة شديدة إلى إعمال العقل والنظر ، هذا الأخير هو الذي فتح باب الجدل بين المسلمين فدخلوا في بحوث فقهية استدعت منهم مناهج للبحث وعلوم كالفقه وعلم أصول الفقه .

إن النظر والاجتهاد والرأي حول المسائل الفقهية مهد الطريق نحو الجدل في العقائد أي أصول الدين ، وإن لم يكن الصحابة وأهل الحديث هم الذين أثاروا الجدل حول مسائل التوحيد والصفاة وكلام الله ...، فإنهم هم الذين أخذوا على عاتقهم مهمة الرد على أصحاب الشبه والمشككين . هذا إضافة إلى أن نشأة الفرق كانت لأسباب سياسية لكن أخذت تلك الفرق من حيث مبادئها مهمة النظر في أصول الدين والدفاع عن العقيدة ، فتكلموا في الصفات والقضاء والقدر ومرتكب الكبيرة والإمامة وغيرها ، ومن هذا نشأ علم الكلام.

3/ مميزات المرحلة التاريخية الممتدة من (41هـ إلى 132هـ)بالنسبة لتطور علم الكلام :

تلت هذه المرحلة مرحلة ولاية الخلفاء الأربعة من وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام فكم أبو بكر الصديق ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم جميعا ،وهي مرحلة البدايات الجنينية لعلم الكلام الممتدة من وفاة علي رضي الله عنه إلى زمن الخلافة الأموية من 41هـ إلى 132هـ ، تمثل هذه المرحلة الأخيرة النشأة شهدت بدايات الجدل حول الجبر والاختيار من خلال فرقة الجبرية والقدرية وفكرة التجسيم والتشبيه التي مثلتها فرق المشبهة كالسبئية والخطابية ...واشتد فيها الجدل كذلك حول مرتكب الكبيرة مع الخوارج والمرجئة وجدل حول الوعد والوعيد وصفات الله ، هذا وقد انتشر داخل المسلمين الكثير من اليهود والمسيحيين وأصحاب الديانات والملل المختلفة كالمانوية الذين راحوا يشككون في نصوص الدين الجديد ويناظرون في مبادئه ، ما دفع المسلمين إلى ضرورة الدفاع عن العقائد الإسلامية ، فنشأ علم الكلام ...ستتطور هذه البدايات مع

ظهور الخوارج والشيعة إذ سيتحول الجدل معهما من الخلافات السياسية إلى الخلافات العقائدية ، ظهور اختلافات كثيرة في بعض المسائل الفقهية دخلت في باب الاجتهاد والرأي ،فظهرت حاجة شديدة إلى إعمال العقل والنظر ، مهدت بدورها إلى الجدل في العقائد .

نماذج أسئلة متفرقة

سؤال01:

لم ينشأ علم الكلام دفعة واحدة ، بل كغيره من العلوم مر بدور النشأة والذروة والتراجع في الأخير ، تكلم بالتفصيل عن المرحلة الأولى والثانية من تطور علم الكلام محددا تاريخ كل مرحلة ، وخصائصها الأساسية المساهمة في تطور علم الكلام .

سؤال 02:

تعد مسألة الإمامة بالنسبة لفرقة الشيعة من أصول الدين ، بل هي أصل الدين ولبه ، ولهم في الكلام عنها معتقدات كثيرة .

1/ عرف بفرقة الشيعة .

2/ تكلم عن مسألة الإمامة عند الشيعة عامة ، وعند الإمامية الإثنا عشرية خاصة.

سؤال03 :

تعد مسألة الصفات من أكبر المسائل التي أثير حولها جدل كبير بين الفرق الكلامية ،فمنهم من قام بنفيها ومنهم من أثبتها ،ولاشك أن للمعتزلة والأشاعرة النصيب الأكبر في ذلك.

1/عرف بالفرقتين المذكورتين .

المجلس العلمي

2/ماهو موقف كل واحدة منهما في مسألة الصفات ؟

3/في رأيك أي الفرقتين أقرب إلى الصواب ؟

بعض النصوص :

نص01 : (لكتابة مقال حول النص).

وإنه يجب التنبيه إلى أن الخلاف السياسي ، أو المذاهب السياسية قد ابتدأت سياسية تنـــزع منـــزعاً سياسيا ، ولكن طبيعة السياسة الإسلامية ذات صلة بالدين وهو قوامها ولبها ، ولذلك كانت المذاهب السياسية التي نشأت تحوم مبادئها حول الدين ، فتقترب منه أحيانا وتبتعد عنه أحيانا بتخريجات فيها انحراف عن مبادئه، وأن المذاهب السياسية ذاتها في اتجاهاتها تعرضت لبحوث أخرى تتعلق بأصول الدين حول الإيمان والاعتقاد ، فكان لها رأي قائم بذاته في الإيمان والاعتقاد.

ولم تقف عند حد الاعتقاد بل تجاوزته إلى آراء في الفروع ، فكان للمذاهب السياسية بحوث كاملة في الفروع : إذ نجد أن المذهب السياسي معه آراء في الاعتقاد ومذهب فقهي في الفروع ، لعله أبقى أثرا في التاريخ من المذهب السياسي .

"فالشيعة" لهم نحلتهم السياسية ، وهي تقترب أو تبتعد عن الدين ، ولهم منهاج في دراسة العقائد ، قد قاربوا فيه بعض الفرق الاعتيادية أو اقتربوا منها كما سنبين ، وكذلك "الخوارج" ، لهم بجوار آرائهم السياسية آراء في الاعتقاد والإيمان ، ولعل تفاعل هذين النوعين من الآراء هو الذي أوجد الفرقة في شدتها وعنفها .

ومع هذين النوعين من التفكير كان الأثر الخصب في الفقه ، فقد أثر عن المعتنقين لهذه المذاهب السياسية فقه جيد مفيد يقترب في كثير من الأحيان مع فقه المذاهب الأربعة وفقهاء الأمصار عامة ، فمن الباقية التي يرد وردها الدارسون لمذاهب الفقه الإسلامي "الفقه الجعفري" و"الفقه الزيدي" ، وإمام المذهب الأول هو "الإمام جعفر الصادق" ابن "محمد الباقر" رضي الله عنهما ، وإمام المذهب الثاني عمه "زيد بن علي زين العابدين" رضي الله عنهما .

وقد أثر عن مذهب "الخوارج" فقه "الإباضية" ، وهو فقه دقيق عميق يقارب فقه المذاهب الأربعة في أكثر الأحوال[1] .

[1] -.محمد أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية ، ملتزم الطبع والنشر ، دار الفكر العربي ، دون طبعة ودون تاريخ ، ص29.

نص02 : (لكتابة مقال حول النص).

" والدليل من القياس على خلق أعمال الناس : أنا وجدنا الكفر قبيحاً فاسداً باطلا متناقضا لما خالف،ووجدنا الإيمان حسنا متبعا مؤلماً.ووجدنا الكافر يقصد ويجهد نفسه إلى أن يكون الكفر حسنا حقا فيكون بخلاف قصده.ووجدنا الإيمان لو شاء المؤمن أن لا يكون متعبا مؤلما ولا مرمضا لم يكن ذلك كائنا على حسب مشيئته وإرادته.

وقد علمنا أن الفعل لا يحدث على حقيقته إلا من محدث أحدثه عليها،لأنه لو جاز أن يحدث على حقيقته لا من محدث أحدثه على ما هو عليه لجاز أن يحدث الشيء فعلا لا من محدث أحدثه فعلا.فلما لم يجزْ ذلك صح أنه لم يحدث على حقيقته إلا من محدث أحدثه على ما هو عليه،وهو قاصدٌ إلى ذلك.لأنه لو جاز حدوث فعلٍ على حقيقة لا من قاصدٍ، لم يؤمن أن تكون الأفعال كلها كذلك.كما أنه لو جاز حدوث فعلٍ لا من فاعلٍ، لم يؤمن أن تكون الأفعال كلها كذلك.

وإذا كان هذا هكذا،فقد وجب أن يكون للكفر محدث أحدثه كفرا باطلا قبيحا وهو قاصد إلى ذلك.ولن يجوز أن يكون المحدث له هو الكافر الذي يريد أن يكون الكفر حسنا صوابا حقا فيكون على خلاف ذلك .

وكذلك للإيمان محدث أحدثه على حقيقته متبعاً مؤلماً مرمضاً،غير المؤمن الذي لو جهد أن يقع الإيمان خلاف ما وقع من إيلامه و إتباعه وإرماضه لم يكن له إلى ذلك سبيل.وإذا لم يجز أن يكون المحدث للكفر على حقيقته الكافر،ولا المحدث للإيمان على حقيقته المؤمن – فقد وجب أن يكون محدث ذلك هو الله تعالى رب العالمين القاصد إلى ذلك،لأنه لا يجوز أن يكون أحدث ذلك جسم من الأجسام،لأن الأجسام لا يجوز أن تفعل في غيرها شيئاً..."[1]

1-أبو الحسن الأشعري،كتاب اللّمع في الرّد على أهل الزّيغ والبدع ، صححه وقدم له وعلق عليه حمودة غرابة ، مطبعة مصر ، دون طبعة 1955ص ص71-72.

نص 03 : (للتوسع)

مناظرة علي بن أبي طالب للخوارج :

"... فلمّا قرب عليّ منهم أرسل إليهم عليٌّ أن سلّموا قاتل عبد الله بن خبّاب ، فأرسلوا إليه ، إنّا كلّنا قتلهُ ، ولئن ظفرنا بك قتلنا ، فأتاهم عليٌّ في جيشهِ ، وبرَزوا إليه بجمعهم فقال لهم قبلَ القِتال ماذا نقمتم مني ؟ فقال له : أوّل ما نقمنا منك أنّا قاتلنا بين يديك يوم الجمل ، فلمّا انهزم أصحاب الجمل أبحت لنا ما وجدنا في عسكرهم من المال ، ومنعتنا من سبي نسائهم وذراريهم ، فكيف استحللت ما لهم دون النّساء والذّرّيّة فقال : إنما أبحت لكم أموالهم بدلا عما كانوا أغاروا عليه من بيت مال البصرة قبل قدومي عليهم ، والنّساء والذّرّيّة لم يقاتلونا ، وكان لهم حكم الإسلام بحكم دار الإسلام ، ولم يكن منهم ردّة عن الإسلام ، ولا يجوز استرقاق من لم يكفر.

وبعد لو أبحت لكم النساء : أيّكم يأخذ عائشة في سهمه ؟ فخجل القوم من هذا ، ثمّ قالوا له : نقمنا عليك محو امرأة أمير المؤمنين على اسمك في الكتاب بينك وبين معاوية لمّا نازعك معاوية في ذلك ، فقال فعلت مثلما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلّم يوم الحديبية حين قال له سهيل بن عمرو : لو علمت أنّك رسول الله لما نازعتك ، ولكن اكتب باسمك واسم أبيك ، فكتب : هذا ما صالح عليه محمّد بن عبد الله وسهيل بن عمرو ، وأخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أنّ لي منهم يوما مثل ذلك ، فكانت قصّتي في هذا مع الأبناء قصّة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الآباء ، فقالوا له : فلم قلت للحكمين إن كنت أهلا للخلافة فأثبتاني ، فإن كنت على شكٍّ من خلافتك فغيرك بالشّكّ فيه أولى ؟ فقال : إنّما أردت بذلك النَّصَفَةُ لمعاوية ولو قلت : للحكمين احكما لي بالخلافة لم يرض بذلك معاوية ، وقد دعا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم نصارى نجران إلى المباهلة وقال لهم : ((تعالَوْا ندع أبناءنا وأبناءكم ، ونساءنا ونساءكم ، وأنفسنا وأنفسكم ، ثمّ نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين)) فأنصفهم بذلك عن نفسه .

ولو قال : أبتهل فأجعل لعنة الله عليكم ، لم يرض النّصارى بذلك ؛ لذلك أنصفت أنا معاوية من نفسي ، ولو أدر غدر عمرو بن العاصّ ، قالوا : فلم حكمت الحكمين في حقّ كان لك ؟ فقال : وجدت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قد حكّم سعد بن معاذ في بني قريضة ، ولو شاء لم يفعل ،

وأقمت أنا أيضا حكمًا لكن حَكَمُ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم حكَمَ بالعدل وحكمي خُدِعَ حتّى كان من الأمر ما كان ، فهل عندكم شيء سوى هذا ؟ فسكت القوم "[1].

نص 04 :

قول أبو الحسن الأشعري في رأي المعتزلة في الله وصفاته (للتوسع)

أجمعت المعتزلة أنّ الله واحد ليس كمثله شيء وهو السّميع البصير ، وليس بجسم ، ولا شبح ، ولا جثة ، ولا صورة ، ولا لحم ، ولا دم ، ولا شخص ولا جوهر ولا عرض ، ولا بذي لون ولا طعم ولا رائحة ولا مجسّة ، ولا بذي حرارة ولا رطوبة ولا يبوسة ، ولا طول ولا عرض ولا عمق ، ولا اجتماع ولا افتراق ، ولا يتحرّك ولا يسكن ، ولا يتبعّض ، وليس بذي أبعاض وأجزاء ، وجوارح وأعضاء ، وليس بذي جهات ، ولا بذي يمين وشمال وأمام وخلف وفوق وتحت ، ولا يحيط به مكان ، ولا يجري عليه زمان . ولا تجوز عليه المماسّة ولا العزلة ولا الحلول في الأماكن . ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدّالّة على حدوثهم . ولا يوصف بأنّه متناه . ولا يوصف بمساحة ولا ذهاب في الجهات ، وليس بمحدود ، ولا والد ولا مولود ، ولا تحيط به الأقدار ، ولا تحجبه الأستار ، ولا تدركه الحواس ، ولا يقاس بالنّاس ، ولا يشبه الخلق بوجه من الوجوه . ولا تجري عليه الآفات ، ولا تحلّ به العاهات ، وكلّ ما خطر بالبال تُصوِّر بالوهم فغير مشبّه له ، لم يزل أزلا أوّلا سابقا للمحدثات ، موجودا قبل المخلوقات ، ولم يزل عالما قادرا حيّا ، ولا يزال كذلك ، لا تراه العيون ، ولا تدركه الأبصار ، ولا تحيط به الأوهام ، ولا يسمع بالأسماع ، شيء لا كالأشياء ، عالم قادر حيّ لا كالعلماء القادرين الأحياء ، وأنّه القديم وحده ولا قديم غيره ،ولا إله سواه ، ولا شريك له في ملكه ، ولا وزير له في سلطانه ، ولا معيّن على إنشاء ما أنشأ وخلْق ما خَلَقَ ، ولم يخلق الخلق على مثال سبق ، وليس خلق شيء بأهون عليه من خلق شيء آخر ولا بأصعب عليه منه ، ولا يجوز عليه اجترار المنافع ولا تلحقه المضار ، ولا يناله السّرور واللّذّات ، ولا يصل إليه الأذى والآلام ، ليس بذي غاية فيتناهى ، ولا يجوز عليه الفناء ، ولا يلحقه العجز والنّقص ، تقدّس على ملامسة النّساء ، وعن اتّخاذ الصّاحبة والأبناء "[2].

---

[1] - البغدادي ، الفرق بين الفرق ، ص ص 36-37.

[2] – أبو الحسن الأشعري ، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، الجزء الأول ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، دون طبعة ، سنة 1990، ص 235.

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
المجلس العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

قائمة المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم .

- ابراهيم الموسوي الزنجاني ، عقائد الإمامية الإثني عشرية ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ط2، 1973 .
- ابن كثير ، البداية والنهاية ، اعتنى به حسان عبد المنان ، الجزء الأول ، بيت الأفكار الدولية لبنان 2004 ، دون طبعة .
- ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء الثامن ، ص177.
- أبو الحسن الأشعري ، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، الجزء الأول ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، دون طبعة ، سنة 1990.
- أبو حيان التوحيدي ، رسالة ثمرات العلوم ، شرح وتعليق وتحقيق أنور محمد زناتي – محمد غالي علي بركات ، نينوي للدراسات والنشر والتوزيع ، دون طبعة وسنة .
- أبي إسحاق الشّيرازيّ الشّافعيّ ، طبقات الفقهاء ، تحقّيق وتقدّيم إحسان عبّاس ، دار الرّائد العربيّ بيروت ، دون طبعة وسنة .
- ألبير نصري نادر، فلسفة المعتزلة – فلاسفة الإسلام الأسبقين- الجزء الأول ، دار الثقافة الإسكندرية ، دون تاريخ وطبعة .
- بدوي عبد الرحمن ، مذاهب الإسلاميين ، دار العلم للملايين ، دون طبعة 1997.
- البغدادي ، الفرق بين الفرق ، دار الجوزي القاهرة ، ط1. 2014.
- التراث الإسلامي في الحضارة الإسلامية ، دراسات لكبار المستشرقين ، ألف بينها وترجمها عبد الرحمن بدوي ، مكتبة النهضة المصرية ، دون ط/ت.
- الجرجاني علي بن محمد الشريف ، كتاب التعريفات ، تحقيق محمد بن عبد الرحمان المرعشلي ، دار النفائس بيروت ، الطبعة الأولى 2003 .
- جعفر مرتضى العامري ، الغدير والمعارضون ، دار السيرة ،إيران ، ط 3 – 1992 .
- جمال الدين القاسمي الدمشقي، تاريخ الجهمية والمعتزلة ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط1/1979.

- الشهرستاني ، الملل والنحل ، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي ، المكتبة العصرية بيروت ،دون طبعة ،2005 .
- الطبطبائي محمد حسين ، علمُ الإمام ونهضته سيد الشهداء ، دار المحجة البيضاء بيروت ، ط الأولى .2010.
- عبد الرحمان بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، دار ابن الجوزي للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2010 .
- عضد الدين الإيجي ، كتاب المواقف بشرحه للمحقق السيد الشريف بن علي الجرجاني ، تصحيح محمد بدر الدين النعساني ، مطبعة السعادة مصر ، الطبعة الأولى 1325هـ .
- القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، تعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم ، تحقيق وتقديم عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهبة القاهرة ،ط 3، سنة 1996.
- كَرْلو الفونسونَلينو ، بحوث حول المعتزلة ، ضمن كتاب التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية (دراسات لكبار المستشرقين) ، مكتبة النهضة المصرية د ط/ت.
- محمد أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية ، ملتزم الطبع والنشر ، دار الفكر العربي ، دون طبعة ودون تاريخ .
- محمد جواد مغنية ، معالم الفلسفة الإسلامية ، مكتبة الهلال بيروت الطبعة الثانية 1982 .
- محمد سليم العوا ، المدارس الفكرية الإسلامية من الخوارج إلى الإخوان المسلمين ، الشركة العربية للأبحاث والنشر بيروت ، الطبعة الأولى 2016.
- مصطفى عبد الرزاق ، تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة دون طبعة ، 1944،
- مصطفى نصير العاملي ، الشورى والبيعة ودورها في انعقاد الإمامة الكبرى ، المركز الإسلامي للدراسات ، ط 1 ، 1992 .
- النوبختي . أبي محمد الحسن بن موسى ، فرق الشيعة ، مطبعة الرضا لبنان ، طبعة أول 2012.

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان
المجلس العلمي

الفهرست :

المحاضرة الأولى:

مدخل إلى علم الكلام.....01

تمهيد : سبب تسمية هذا العلم بعلم الكلام.....01

تعريف علم الكلام 02

المحاضرة الثانية :

أسباب نشأة عام الكلام 05

أ – الأسباب الخارجية 05

ب – الأسباب الداخلية..... 07

المحاضرة الثالثة :

أدوار علم الكلام من الإرهاصات إلى الذروة إلى الضعف 10

المرحلة الأولى : بوادر الجدل في العقائد 10

المرحلة الثانية : نشأة علم الكلام 11

المرحلة الثالثة/ مرحلة ذروة علم الكلام 12

المرحلة الرابعة : ضعف علم الكلام وتراجعه 14

المحاضرة الرابعة :

الفرق الكلامية.....15

المجلس العلمي

فرقة الخوارج: بيان أسمائها وفرقها وأسباب نشأتها.....16

المحاضرة الخامسة

الخوارج تابع : 20
مبادئ الخوارج الاعتقادية 20
قول الخوارج في الخليفة (الإمام) 21
قولهم في مرتكب الكبيرة 21
مناظرة علي بن أبي طالب للخوارج :.....23

المحاضرة السادسة:

الشيعة 24
1/مدخل :أ-التعريف اللغوي/ ب -التعريف الاصطلاحي : 24
نشأة الشيعة.....25
فرق الشيعة 29

المحاضرة السابعة :

الشيعة تابع 31
مبادئ الشيعة الاعتقادية 31
حجج الشيعة ودلائلهم في معتقداتهم 31
أ - الحجج النقلية 31
ب - الحجج العقلية على أحقية علي في الإمامة 32
معنى الإمامة عند الشيعة.....33

المحاضرة الثامنة :

المعتزلة 38

المجلس العلمي
كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

التعريف بالمعتزلة 38

المحاضرة التاسعة :

المعتزلة تابع 42
مبادئ المعتزلة الإعتقادية 42
أصول المعتزلة 43
الأصل الأول : التوحيد 43
الأصل الثاني : العدل 45

المحاضرة العاشرة :

المعتزلة تابع..... 48
الأصل الثالث : الوعد والوعيد 48
الأصل الرّابع " المنـــزلة بين المنـــزلتين 49
. الأصل الخامس : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر 51

المحاضرة الحادية عشر:

استنتاجات حول ما سبق 54
نماذج أسئلة امتحانات مع الإجابة النموذجية 57
نصوص مرتبطة بالمقياس 72
قائمة المصادر والمراجع 76
الفهرست 78